الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تخصص : إدارة واقتصاد المؤسسة

عنوان المذكرة:

التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية حسب SCF

- دراسة حالة ملبنة سيدي سعادة للحليب ومشتقاته غليزان -

من إعداد الطالبة:

بوزيان فاطمة

تحت إشراف الأستاذ:

بوضرافه الجيلالي

لجنة المناقشة:

- أ.بوشيخي بوحفص.....أستاذ مساعد.....جامعة مستغانم.....أ. رئيسا.
- أ.بوضرافه الجيلالي.....أستاذ محاضر.....جامعة مستغانم.....أ. مقررا.
- أ.يسعد عبد الرحمن.....أستاذ محاضر.....جامعة مستغانم.....أ. مناقشا.

السنة الجامعية:

2016-2015

كلمة شكر

قال رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم "من لا يشكر الناس لا يشكر اللّه" حديث صحيح.

أولا نشكر اللّه ونحمده على منحنا القدرة على إتمام هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل ونخص بالذكر الأولياء الأعزاء...

جميع الأساتذة وخاصة الأستاذ المشرف بوضراف الجيلالي الذي لم يبخل علي بالمعلومات والنصائح.

كما نشكر كل الموظفين وعمّال مؤسسة إنتاج الحليب و مشتقاته (سيدي سعادة- غليزان) وخاصة

السيّد المدير لما قدمه لي من معلومات خلال فترة التربص.

والى كل الأصدقاء وجازاكم اللّه خيرا.

إلى كل من ساهم ولو بكلمة طيّبة في إعداد هذا العمل المتواضع سائلة المولى تبارك وتعالى

أن يجزيهم عنا وعن الأمة الإسلامية كل الخير انه ولي ذلك والقادر عليه.

إهداء

ا

لحمد للّه الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل اللّه علينا أما بعد

فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى

بسم اللّه الرحمن الرحيم

"وقضى ربّك ألا تعبدوا لا إياه وبالوالدين إحسانا إما يبلغنّ عندك الكبر احدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذّل من الرّحمة وقل ربّ ارحمهما كما ربياني صغيرا"

الإسراء{32-33}.

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما يمكن أن يكون في الوجود أبي وأمي العزيزين

والى أفراد أسرتي جميعا .

والى كافة أصدقائي بختة، إيمان، نجاة، رتيبة، والى كل الأحباب..

إلى كل من لم يذكرهم قلمي ولم ينساهم قلبي .

وفي الأخير أرجو من اللّه تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين

المقبلين على التخرّج.

الفهرس

عناوين	الصفحة
الواجهة	
الشكر	
الإهداء	
المقدمة	
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي	**18-01**
تمهيد:	
المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي	**06-03**
المطلب الأول: نشأة التحليل المالي	03
المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي و أهميته.	04
أولا: مفهوم التحليل المالي	04
ثانيا : أهمية التحليل المالي.	05
المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي	06
المبحث الثاني:أنواع التحليل المالي، مقوماته و أهدافه	**10-07**
المطلب الأول: أنواع التحليل المالي	07
المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي و أهدافه	08
أولا: مقومات التحليل المالي	08
ثانيا: أهداف التحليل المالي	09
المطلب الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات	10
المبحث الثالث: استعمالات و استخدامات التحليل المالي.	**17-12**
المطلب الأول: مجالات التحليل المالي.	12
المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي	14
المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي	17
خلاصة	18
الفصل الثاني: النظام المحاسبي الجديد	**39-19**
تمهيد:	20
المبحث الأول: المخطط المحاسبي و مراحل إنجاز النظام المحاسبي الجديد	**26-21**
المطلب الأول: أهداف و مبادئ المخطط المحاسبي الوطني	21

أولا: أهداف المخطط المحاسبي الوطني	21
ثانيا: مبادئ المخطط المحاسبي الوطني	22
المطلب الثاني: أسباب الانتقال من المخطط إلى النظام	23
المطلب الثالث: مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي الجديد	24
المبحث الثاني : تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد	**31-27**
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد	27
المطلب الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	29
المطلب الثالث: مكونات النظام المحاسبي	30
أولا: الإطار العلمي و العملي للنظام المحاسبي المالي الجديد	30
ثانيا: الغرض من الإطار التصوري للمحاسبة المالية	31
المبحث الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي وصعوبة تبنيه	32
المطلب الأول: أهداف النظام المحاسبي	**37-32**
المطلب الثاني: المنافع المحتملة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد	33
المطلب الثالث : صعوبات تبني النظام المحاسبي المالي	36
خلاصة	38
الفصل الثالث: دراسة حالة ملبنة سيدي سعادة للحليب و مشتقاته	39
تمهيد	40
المبحث الأول: تقديم محل الدراسة	41
المطلب الأول: تاريخ المؤسسة	41
المطلب الثاني: لمحة عن المؤسسة	44
أولا: تقديم الوحدة و أهم تطوراتها	44
ثانيا: مهام المؤسسة	44
ثالثا: الأهداف الحالية و المستقبلية للمؤسسة	45
رابعا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	45
المبحث الثاني: عرض و تحليل ميزانيات المؤسسة	52
المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية	52
المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية	54
المبحث الثالث: جدول حسابات النتائج و تحليل الاستغلال	58

المطلب الأول: دراسة تطور التكاليف، الإيرادات و النتائج.	58
المطلب الثاني: دراسة مؤشرات من خلال جدول حسابات النتائج	60
المطلب الثالث: دراسة التدفق المالي و التمويل الذاتي و المردودية	62
خلاصة	64
الخاتمة	65
قائمة المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان	الصفحة
01-03	الميزانية المالية	52
02-03	الميزانية الوظيفية المختصرة	54
03-03	تحليل بواسطة رأس المال العامل الإجمالي FRNG	55
04-03	مكونات احتياجات رأس المال العامل BFR	56
05-03	تحليل بواسطة النسب (نسبة الهيكلة و نسبة السيولة)	56
06-03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	58
07-03	حساب معدل الإدماج	60
08-03	نسبة تجزئة القيمة المضافة	60
09-03	نسبة تجزئة الفائض الإجمالي للاستغلال	62
10-03	قدرة التمويل الذاتي لسنة 2014	63

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان	الصفحة
01-01	الأطراف المستفيدة (المهتمة) من التحليل المالي	16
01-03	الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للحليب و مشتقاته	42
02-03	الهيكل التنظيمي الجهوي الغربي للحليب و مشتقاته OROLAIT	43
03-03	هيكل المؤسسة	46

المقدمة

إن كبر حجم المؤسسات و تعددها و انفصال الإدارة عن الملكية ، وتعدد الأطراف التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط المؤسسات أدت بالقوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي إلى تكون لها صفة العمومية و غير متحيزة لفئة معينة على حساب الفئات الأخرى.

هذا ما أدى بالتحليل المالي لأن يكون موضوع يمكن استعماله من طرف جل المتعاملين مع المؤسسة بعد أن كان لفترة طويلة حكرا على المتخصصين في ميدان مالية المؤسسات.

و نتيجة للتغيرات في البيئة المحاسبية أصبح على المؤسسات الاقتصادية إعادة النظر في طرق تسييرها لتحسين أدائها والقدرة على الصمود في وجه المنافسة ومن بين الأدوات المستعملة في تسيير المؤسسة و مراقبة فعالياتها التحليل المالي الذي يساهم في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد الاختلافات و الصعوبات التي تواجهها، إذ أنه يتبنى النظام المحاسبي المالي أضحت القوائم المالية تخضع لمعايير المحاسبة الدولية في العرض و التحليل وهذا يوجب على مستعمليها أن يكونوا على دراية بالمبادئ و القواعد المستخدمية في إعدادها و تحليلها وبناء سنحاول من خلال هذه الدراسة عرض قواعد التحليل المالي عن طريق استعمال أدوات التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم و الذي ازدادت أهميته في ظل تعقد و توسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية للمؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو عدة دورات وذلك يهدف إظهار التغيرات التي طرأت على الحالة المالية للمؤسسة من أجل الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وذلك لإعطاء صورة واضحة عن المؤسسة للمحيط الخارجي كرجال الأعمال، البنوك، المستثمرين.

وبناءا مما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية:

- **ما هي الإسهامات التي جاء بها النظام المالي الجديد لتدعيم قواعد التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية؟**

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح عدة أسئلة فرعية على النحو التالي:

- ما هي النظرة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في عملية التحليل المالي؟ وما هي الأهداف المرجوة من تطبيقه؟
- ما مدى استجابة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للتغيرات الحاصلة في القوائم المالية؟

وللإجابة على الأسئلة السابقة نقوم بوضع فرضيات التالية:

- يهدف النظام المحاسبي المالي الجديد إلى إعطاء مصداقية و شفافية للقوائم المالية وجعلها أكثر وضوحا.
- لقد لاقى النظام المحاسبي المالي صعوبة كبيرة في عملية تطبيقه نتيجة صعوبة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و تأخر النصوص التطبيقية المتعلقة بذلك.

أهداف الدراسة:

- محاولة عرض التعديلات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي بالنسبة للتحليل المالي ومدى مساهمته في إعطاء صورة جديدة للقوائم المالية.
- محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال الدراسة انطلاقا من الفرضيات الأولية التي تهدف إلى الإلمام بمدى مساهمة النظام المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي.
- إبراز أهمية التحليل المالي في رسم السياسات المالية داخل المؤسسة ومن ثم دوره في عملية التخطيط المستقبلي لاتجاهات المؤسسة.

دوافع الدراسة:

توجد عدة دوافع جعلتنا نختار هذا الموضوع ومن أهمها:

- الرغبة في اكتساب معلومات حول النظام المحاسبي المالي.
- مدى تلائمه وتخصصنا.
- ربط التغيرات التي ستطرأ على مجال المحاسبة مع تلك المحاولات المتعلقة بالتحليل المالي للقوائم المالية.
- محاولة فهم والتعمق أكثر في كيفية تكييف المحاسبة الجزائرية مع المعايير المحاسبة الدولية.

حدود الدراسة:

نظرا لصعوبة الحصول على المعلومات وخاصة في الجانب التطبيقي قمنا في الدراسة التطبيقية.

قمنا بهذه الدراسة خلال سنة 2016 ابتداءا من شهر يناير حتى شهر أفريل بمؤسسة الحليب و مشتقاته بسيدي سعادة حيث انصب اهتمامنا من خلالها على الجانب التقني و المحاسبي من أجل تسليط الضوء على طرق تحليل

القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة مختلف أدوات التحليل المالي التي تمكن الإدارة المالية من الحكم على المركز المالي للمؤسسة بطريقة سليمة.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة في الجانب التطبيقي.
- قلة المراجع في هذا المجال وفق النظام المحاسبي المالي الجديد
- صعوبة إيجاد مرادفات عربية للكثير من المصطلحات التقنية.

منهجية البحث:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث و محاولة اختيار الفرضيات تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي في الفصول الثلاثة الأولى، وذلك من خلال جمع البيانات و المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصل الثالث الذي قمنا فيه بدراسة حالة ملبنة الحليب و مشتقاته بسيدي سعادة ، على مستوى مديرية المحاسبة والمالية على تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة، حيث قمنا بتقسيم البحث إلى مايلي:

الفصل الأول:مفاهيم عامة حول التحليل المالي

الفصل الثاني:النظام المحاسبي الجديد

الفصل الثالث: دراسة حالة ملبنة سيدي سعادة للحليب و مشتقاته

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع التي تناولتها الدراسات الاقتصادية و هذه الأهمية تتزايد يوما بعد يوم بسبب تعاظم أسواق رأس المال و تنوع و تعدد الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها فيما يعرف بحقبة العولمة .

فالتحليل المالي يهدف إلى التشخيص و تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها و جعلها أكثر قوة و الكشف على نقاط الضعف و العمل على تصحيحها و التخلص منها.

و يقوم التحليل المالي للقوائم المالية على دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية و النسب و ذلك لتقييم نشاط المؤسسة و معرفة اتجاهه أو التنبؤ به و منه تتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي ستقوم بدراستها بصفة مفصلة في المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي.

المبحث الثاني: أنواع التحليل المالي، وظائفه و أهدافه، مقوماته و محدداته.

المبحث الثالث: استعمالات و استخدامات التحليل المالي.

المبحث الأول: أساسيات التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي و المراقبة المالية الدقيقة و الكشف عن مدى نجاعة وكفاءة السياسة المتبعة في المؤسسة، كما يعتبر ضروريا للتخطيط المالي السليم من خلال التشخيص المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة باستعمال وسائل مالية مختلفة و لهذا سنحاول في هذا المبحث إعطاء نبذة تاريخية عن التحليل المالي و بعض المفاهيم الخاصة به.

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي[1]

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك و المؤسسات المالية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية الممتدة من الفترة (1929–1933) كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في و.م.أ لجنة الأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي. وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتماماتهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، و مع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينيات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، وعليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

- كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (فترة معينة أو سنة)، إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقله 03 سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، و أدى إلى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور سلطاتها و تحقيقها إلى فقرات .... مهمة في الإنتاج و الإنتاجية.

[1] ناصر دادي عدوان، "تقنيات مراقبة التسيير– التحليل المالي"، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، 1998، ص ص: 13–14.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي و أهميته.

أولا: مفهوم التحليل المالي

- يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، و هو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح و الفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل و يساعد الإدارة على تقييم الأداء.[1]
- و باختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي سنكتفي ببعضها :

- يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه: "عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي تهدف إلى تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة و معلومات أخرى مالية و غير مالية، بهدف مساعدة المستفيدين اتخاذ قراراتهم الاقتصادية".[2]
- كما يعرف التحليل المالي بأنه : " دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكمية، و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و أثر هذه التغيرات، و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المؤسسات، و كذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة".[3]
- كما يعرف التحليل المالي للقوائم المالية بأنه : " عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة و فهمها، بهدف تشخيص و تقييم أداء المؤسسة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس و الإعتراف المحاسبي".[4]

[1] خلدون إبراهيم شريفات، "الإدارة و التحليل المالي"، دار وائل للنشر، 2000، ص: 93.

[2] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية: مدخل نظري و تطبيقي"، دار المسبق للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص: 71.

[3] منير شاكر و آخرون، "التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص: 12.

[4] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية: مدخل نظري و تطبيقي"، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

ثانيا : أهمية التحليل المالي.[1]

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، و تشغيلها من ناحية أخرى .
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة و قدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركات .
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة .
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

[1] أ.فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، ص: 03.

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي.[1]

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، و هذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:

1) **تحديد هدف التحليل بدقة:** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره، يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة لأخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .
2) **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.
3) **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك أساليب الاقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل في المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.
4) **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكان هذا يعتمد على خبرة المحلل ودرايته من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح والبساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي.
5) **التوصل إلى الاستنتاجات:** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.
6) **صياغة التقرير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

[1] أحمد توفيق جميل، "الإدارة المالية"، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، 1980، ص: 25.

المبحث الثاني: أنواع التحليل المالي، مقوماته و أهدافه

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة و بكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، و من أجل نجاحها في تحقيق ذلك لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها و سنحاول في هذا المبحث الحديث عن أنواع التحليل و مقوماته و أهدافه إضافة إلى دوره الفعال في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن التمييز بين نوعين من التحليل المالي هما :

1) **التحليل المالي الأفقي (التحليل الديناميكي):** و يقصد به دراسة و حساب و تحديد طبيعة تغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية سنوات متعددة، فالتحليل المالي الديناميكي يعتمد على طريقة التدفقات في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة التدفقات المتعلقة بعناصر الميزانية لدورة معينة و بجدول حسابات النتائج.[1]

و يهتم التحليل الأفقي بدراسة التغيرات التي تحدث لعناصر القوائم المالية من فترة مالية لفترة أخرى، بمعنى أنه يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات، وهذا بطبيعة الحال يتطلب توفر مجموعة من القوائم المالية المقارنة حتى يمكن قياس مبالغ و نسب التغيرات ثم التوصل إلى نتيجة لتحليل التغيرات، و يمكن لنا القول أن التحليل الأفقي ساعد في فهم و تمييز الاتجاهات بين الفترات المالية لعناصر القوائم المالية.

كما يمكن أن نسميه بالتحليل التاريخي لأنه يعني تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن فتحليل الأرقام و النسب المالية لنفس المؤسسة في تحسن ونمو أو في تدهور و انحدار.[2]

[1] عبد الستار مصطفى الصباح و آخرون، "الإدارة المالية(أطر نظرية و حالات علمية)"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص: 53.

[2] شعيب شنوف، "محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية"، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، الجزء الأول، 2009، ص ص: 191-192.

2) **التحليل العمودي (التحليل المالي الساكن)**: يرتكز على دراسة القوائم المالية من خلال ربط علاقات بين عناصرها و أجزاءها بشكل نسب ذات دلالة، يمكن من خلالها الحكم على التوازن المالي و الوضعية المالية للمؤسسة، و تتمثل هذه الأدوات في رأس المال العامل و المؤشرات المالية.[1]

و يسمى أيضا بالتحليل المطلق و الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسات في تلك الفترة واكتشاف نقاط الضعف والقوة و يتصف بالسكون و الثبات،كما يطلق على هذا النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، و يهتم بقياس بنية كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى القيمة الأساسية في تلك القائمة.

هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة و لكنه لا يؤخذ في عين اعتبار تطورها و أدائها مع الزمن مقارنة بالمنافسين و تأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية.[2]

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي و أهدافه

أولا: مقومات التحليل المالي [3]

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات و المبادئ التي يعتمد عليها لتحقيق أهدافه، و لعل من أبرز هذه المقومات هي:

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي؛
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، و توفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها؛
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت؛
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة ؛
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركة،بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون مؤهلا من الناحية العلمية والعملية، و قادرا على تفسير النتائج.

[1] محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية(الاستثمار و التمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)"، دار حامد للنشر و التوزيع، مصر، 2008، ص: 83.

[2] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 192- 193.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلا خارجيا (المتمثل في البنوك، رجال الأعمال أو مصلحة الضرائب) أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل :

أ- الأهداف الداخلية:[1]

- البحث عن التوازن المالي و قياس مردودية الأموال المستمرة؛
- معرفة المركز المالي للمؤسسة و التنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التشغيلية للفترة تحت التحليل و بصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة؛
- إجراء فحص للسياسات المنتجة من طرف المؤسسة عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مداولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات و الكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطار المؤسسة؛
- تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة و جعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية بمثل الميزانية التقديرية للاستثمارات؛
- توفير المعلومات و البيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل و سياسة القروض اتجاه العملاء، توزيع الأرباح و يعتبر رأس المال.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره،

ب– الأهداف الخارجية:

- تعتمد على التحليل المالي خاصة في اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها بغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع و إظهار القوة و الضعف التي تتميز بها المؤسسة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة
- تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة

المطلب الثالث: دور التحليل المالي في تقييم الأداء و اتخاذ القرارات

يعتبر التحليل المالي من الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها و ذلك بإظهار مواطن القوة و الضعف و تحديد أماكن الخلل قصد تصحيحها و اتخاذ القرارات السليمة.

1- دور التحليل المالي في تقييم الأداء:

يمثل تقييم الأداء مجموعة من الإجراءات التي يتخذها الجهاز الإداري من فحص و معاينة دورية لأداء المؤسسة، و يهدف تقييم الأداء إلى الكشف عن قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية و قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج.

كما يمكن تعريف التقييم الأداء بمدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر المالية [1] و يظهر التحليل المالي كأداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:[2]

- تقييم الأداء و النتيجة: حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة؛
- تقييم الأداء و التمويل : الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك سوء التمويل التي قد تواجهها وفق منظورين :

[1] دادن عبد الغاني، "القراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد04، 2006، ص: 41.

[2] PIERRE PAUCHER, Mesure de performance financière de l'entreprise, Edition O-P-U, 1993,p p: 7-9.

- النظرة الثابتة و تتحقق في إطار تحليل الميزانية.
- النظرة الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية و مكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة و ذلك بالعلاقة بين النتيجة و رأس مال المؤسسة.

2- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات:

إن البيانات المحاسبية لا تكفي وحدها لتحديد وضعية المؤسسة، و إنما يجب تحليل هذه البيانات بواسطة أدوات التحليل المالي، ثم تفسير النتائج المتحصل عليها و أحيرا اتخاذ القرارات المناسبة بشأن المؤسسة و هذا ينعكس على الأداء المالي.

ويمكن تصنيف كافة القرارات التي تواجهها الإدارة يوميا في ثلاث مجالات أساسية و هي:[1]

- استثمار الموارد.
- ممارسة النشاط الاقتصادي باستخدام الموارد.
- تمويل الموارد المالية.

تختلف المؤسسات الاقتصادية من حيث طبيعة نشاطها و أحجام نشاطها و كذلك شكلها القانوني فتكون وظيفة الإدارة بهذه المؤسسة التخطيط لاستخدام الموارد المتاحة من أجل خلق قيمة مضافة تكون كافية لاسترجاع جميع الموارد المستخدمة وتحقيق مردودية جيدة، وهذه يعتمد على القرارات الإدارية السليمة المتخذة في إطار المجالات الثلاثة التالية:[2]

- اختيارات الاستثمارات و تنفيذها بناءا على التحليل المالي السليم؛
- توجيه عمليات النشاطات الاقتصادية بطريقة مريحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة؛
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام، وخاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر إقراض خارجية؛

[1] منير شاكر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 27.
[2] مرجع نفسه، ص: 28.

المبحث الثالث: استعمالات و استخدامات التحليل المالي.

إن أهمية التحليل المالي للقوائم المالية لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة و حدها، بل أن هذا الموضوع أصبح يعني إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها ودائنيها و موظفيها و غيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليها للحصول على أدق معلومات عن المؤسسة و أدائها، و مؤدى ذلك سلامة أوضاعها المالية.

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي.

يستعمل التحليل المالي للقوائم المالية في المجالات التالية:[1]

1- التخطيط المالي :

تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط، ويستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

2- تحليل الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لمالها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها، و الاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى.ومن الجدير الذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة،المستثمرين و المقترضين.

3- التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض، و تقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا تقييم.

وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الملائم و الفعال الذي يمكن المقترض من اتخاذ القرار المناسب.

[1] هيثم محمد الزغبي، "الإدارة و التحليل المالي"، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2000، ص ص: 159- 160.

4- التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض، و لهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد و شركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم و كفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات.

5- تحليل بعض الحالات الخاصة:

من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة و التي لا تتكرر في حياتها،التصفية و الانضمام و الاندماج والشراء و التقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، و الأصول و الخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي و الاستثماري و الائتماني و السوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات و ظهور شخصيات جديدة و تغيير و تبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة.

المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه يعمل على وصف كلي لذمتها المالية ووضعيتها خلال الدورة الاستغلالية و تتخلص الأطراف المهتمة به في:

1- الأطراف الداخلية:[1] نذكر منها

- **إدارة المؤسسة:** حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة و تعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة و كذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة و تستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.
- **العاملون في المؤسسة:** وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين، معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه و التأكد من سلامة إدارة الأموال و التي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.
- **المساهمون:** يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية و المستقبلية و سلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة و تقييم الجوانب.

2- الأطراف الخارجية:[2] وهم

- **الدائنون:** يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاص بالمشروع أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد و إقراض أو يصدر إقراض الأموال المؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل.

[1] لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

[2] صادق الحسين، "التحليل المالي"، دار المجد للنشر، عمان، 1998، ص: 128.

- **الموردون:** يهتم الموردون بالتأكيد من سلامة المراكز المالية لعملائه و استقرار الأوضاع المالية فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد و يعني دراسة و تحليل مديونيته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى الضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف على فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.
- **العملاء:** يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد و كذلك منافسه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنح لغيره، و تطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.
- **الهيئات الرقابية:** تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة الخطة السابقة باعتبار خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء و المساعدة في التعرف على نقاط القوة و نقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية.

- **مصلحة الضرائب:** تهتم المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة و بالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذا كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة يكون ضمان للدفع.

و في ضوء ما سبق يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي للقوائم المالية حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01):الأطراف المستفيدة(المهتمة) من التحليل المالي

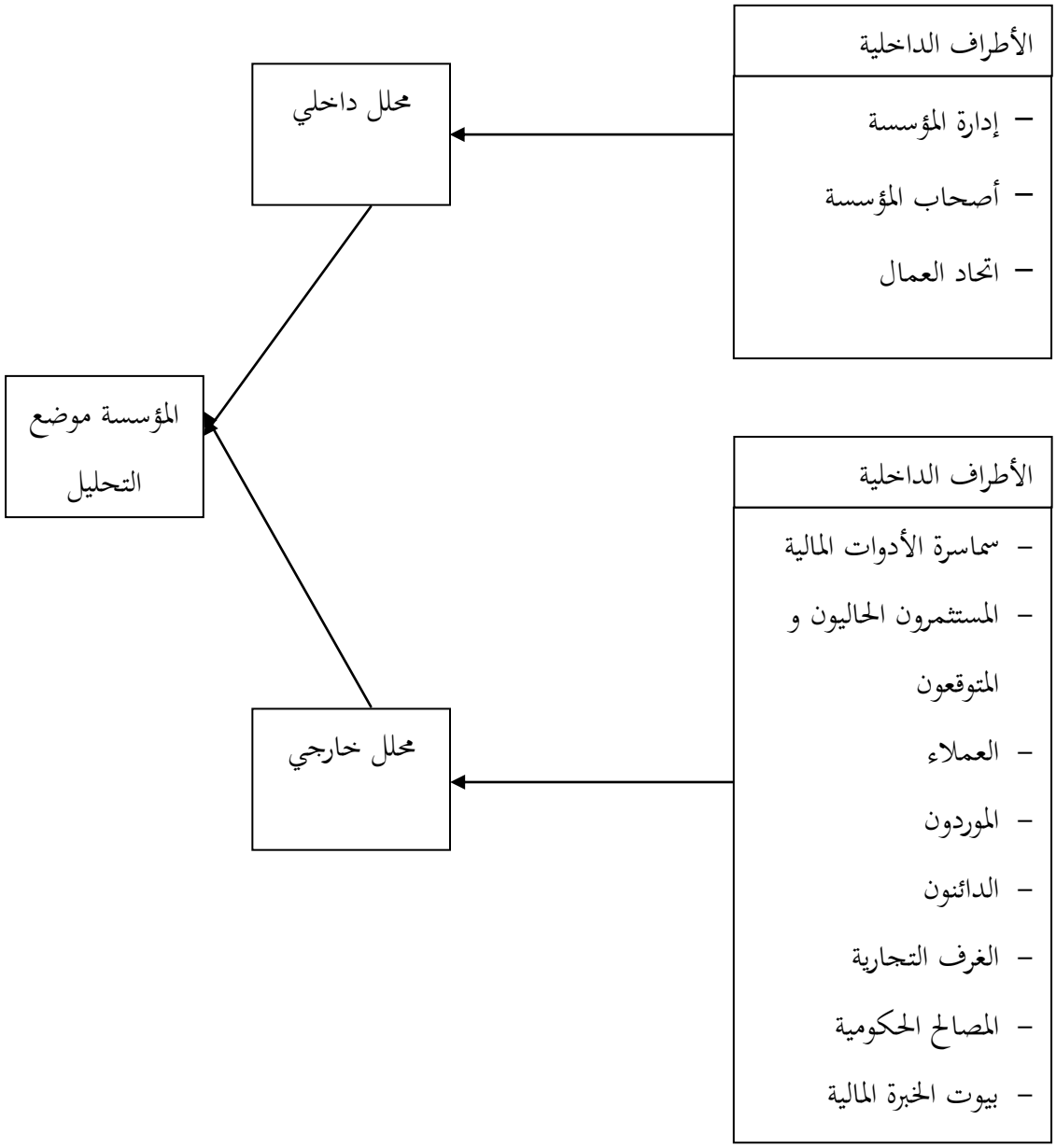

المصدر: علي عباس، "الإدارة العامة "، إثراء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008، ص 100.

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة و معالجتها باستعمال وسائل معينة، نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة داخلي أو خارجي:[1]

1- نتائج التحليل المالي الداخلي: يقوم به موظف أو قسم أو إدارة بالمشروع أو المؤسسة أو فرق متخصصة من خارج المشروع، بناء على تكليف من إدارة المشروع أو المؤسسة، وغالبا ما يهدف التحليل المالي الداخلي إلى الحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بـ:[2]

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسة موضع التحليل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية (مثلا)؛
- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة، وعلى المردودية فيها؛
- اتخاذ قرارات حول الاستثمارات أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
- وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة؛
- وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها تأسس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة ...الخ).

2- نتائج التحليل المالي الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع أو المؤسسة، حيث يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات و تحقيق أهدافها[3] و المتمثلة فيمايلي:[4]

- ملاحظات حول الأهداف التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلب الحصول على قرض من بنك معين؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية أو الاستغلالية للمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، و إظهار أحسنها أو أضعفها.

[1] ، [2] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12- 13.

[3] وليد ناجي الحيالي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص: 19.

[4] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص:12.

خلاصة:

ظهرت تقنيات التحليل المالي الذي يعتبر الأنجح و الفعال لإعطاء الإدارة المعلومات اللازمة ويساهم بقسط كبير في اتخاذ القرارات الرشيدة من خلال قيامه بدراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وكذا تحسين كفاءة الأداء المسطر وتحقيق الأهداف المخططة من جهة، والتنبؤ بالنجاح و الفشل من جهة أخرى.

وبغرض التوصيل إلى هذه الأهداف يتبع المحلل المالي مجموعة من الخطوات التي تشكل في مجملها الإطار المفاهيمي لعملية التحليل المالي، حيث تبدأ بتحديد غرض و سياق التحليل و تنتهي بوضع التوصية المناسبة و تكرار كل العمليات للتأكد من صحة التوصيات و الاستنتاجات الأصلية.

الفصل الثاني

النظام المحاسبي الجديد

تمهيد:

لقد قامت الجزائر بداية التسعينات بإصلاح نظامها المحاسبي بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى الممارسات الدولية، وذلك من خلال تبني معايير محاسبة دولية جديدة تتماشى مع إعمال التوافق المحاسبي الدولية كليا.أو تتكيف مع خصوصياتها.

فباشرت بسّن العديد من القوانين المتعلقة بهذا المجال من ضمنها قانون النظام المحاسبي المالي (SCF) الجديد، و بالإضافة إلى ذلك أصدرت مدونة الحسابات التي شرع في تطبيقها ابتداءا من سنة 2010، مما يحتم على المعنيين بالمحاسبة خاصة في الجزائر مواكبة هذه التغيرات و فهمها خاصة الجوانب التقنية و ما تحمله من أبعاد، و ستحاول في هذا الفصل التطرق إلى عدة نقاط حول SCF، من خلال تقسيمه إلى مباحث هي كالآتي:

- المبحث الأول: المخطط المحاسبي الوطني و مراحل إنجاز النظام المحاسبي الجديد.
- المبحث الثاني: تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد.
- المبحث الثالث: أهداف النظام المحاسبي وصعوبات تبنيه.

المبحث الأول: المخطط المحاسبي و مراحل إنجاز النظام المحاسبي الجديد

لقد كانت الجزائر بعد الاستقلال تستعمل المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957، إلا أن هذا المخطط كان موجها نحو اقتصاد رأسمالي يكرس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، في حين كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يعرف تحولات جذرية نحو الاقتصاد المخطط و التسيير الاشتراكي للمؤسسات و هو ما نجم عنه عدة صعوبات واجهتها عمليات التخطيط الاقتصادي التي كانت تقوم بها الدولة. لذلك كانت الحاجة مخطط محاسبي آخر تستجيب لمتطلبات اقتصاد الدولة الجزائرية.

المطلب الأول: أهداف و مبادئ المخطط المحاسبي الوطني.

أولا أهداف المخطط المحاسبي الوطني [1]

يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى تسهيل:

- العمل المحاسبي بالدرجة الأولى: تسجيل ومعاملة البيانات المحاسبي، و إعداد مختلف الوثائق المحاسبية الشاملة؛
- مهمة مراجعة و مراقبة الحسابات (الداخلية و الخارجية)؛
- مهمة تدقيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب؛
- مهمة جمع البيانات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات من أجل الدراسات الإحصائية و التخطيط؛
- عملية التحليل المالي لأوضاع و نتائج المؤسسات؛

[1] : عزة الأزهرة،"عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري"،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2009 ، ص: 201.

ثانيا: مبادئ المخطط المحاسبي الوطني:[1]

لم تكن هناك مبادئ مصرح عنها في نص المرسوم التنفيذي للمخطط المحاسبي إلا أننا نجد أن هذه المبادئ في سرد المواد القانونية.

- مبدأ الكيان القانوني المادة 01 من الأمر 35-75 تحدد المؤسسة الملزمة بتطبيق المخطط الوطني و المتمثلة في الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و الشركات الاقتصادية المختلطة و كل المؤسسات الخاضعة للنظام الجبائي؛
- مبدأ العملية النقدية نص المادة 9 من الأمر 35-75 الذي يقتضي تسجيل القيود وفق هذا المبدأ؛
- مبدأ الجدية تنص عليه المادة 13 من الأمر 35-75 يحدد تاريخ إغلاق كل دورة في 12/31؛
- مبدأ التكلفة التاريخية تنص عليه المادة 18 و21 من الأمر 35-75 في تقييم عناصر الميزانية؛
- مبدأ الحيطة و الحذر تنص علي المادة 22 من الأمر 35-75 الذي بمقتضاه يسمح للمؤسسات بتأسيس مؤونة لتدني قيم الأصول وذلك في حدود المعقول؛
- مبدأ استقلالية الدورات و يمكن استنتاجه من خلال المبادئ السابقة الذكر بما في ذلك ضرورة القيام بالجرد السنوي عند نهاية كل دورة؛
- مبدأ ثبات طرق التقييم و الحساب و يمكن استنتاجه من خلال مبدأ التكلفة التاريخية.

[1]: hhtp://www.9alam/community/threads/dras-amxtt-almxhasbi

المطلب الثاني: أسباب الانتقال من المخطط إلى النظام:[1]

كما تم الإشارة إليه فيما سبق، فإن الجزائر منذ و أن بينت النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي الحالي (المخطط المحاسبي الوطني) الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه لم تقم بأي تعديل يمس بمحتواه بغية تماشيه و التحولات التي عرفها الاقتصاد ولا لسد الثغرات. و النقائص مثل التسجيل المحاسبي المتعلق بالقرض الإيجاري، العمليات بالعملة الأجنبية...الخ.

ولهذا كان من الضروري تدارك الوضع من خلال تبني نظاما جديدا يتماشى و التطلعات المستقبلية للاقتصاد الوطني.

و يمكن تلخيص أهم الأسباب التي دفعت بالجزائر التوجه إلى النظام المحاسبي الجديد في ما يلي:

- التمكن من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة الوضعية المالية لمؤسسات؛
- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية و السماح لنا بالعمل على المبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛
- النقائص و الثغرات التي خلفها النظام الحالي الذي يتلائم و النظام الاقتصادي السابق لاقتصاد السوق؛
- إمكانية تطبيق الكيانات الصغيرة لنظام المعلومات مبني على محاسبة مبسطة؛
- الاعتماد على مبادئ و قواعد واضحة و التي تساعد التوجه المحاسبي للمعاملات، تقييمها و إعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري و غير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات؛
- محاولة جلب المستثمرين الأجانب من خلال تدويل الإجراءات و المعاملات المالية و المحاسبية لوقايتهم من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، لأن التنوع المحاسبي بين الدول ينجز عنه مشاكل عديدة يمكن أن نذكر منها:
  - عند إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة الأم لها عدة فروع و مؤسسات تابعة لها في دول أجنبية،حيث أن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها الدول الموجودة فيها، وعلى

[1] :http:/talabadz.blogspot.com>blog-post-17

المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لفروعها إلى قوائم و تقارير معدة حسب المعايير و المبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الأصلي للمؤسسة الأم.

- غياب مجال للمقارنة للمعلومة المالية بين مختلف المؤسسات في العالم مما يؤدي إلى عدم التجانس في المخرجات الموجهة إلى المستعملين و بالتالي إلى ضعف جودة و نوعية المعلومات.

المطلب الثالث: مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي الجديد

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عمليات الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني و التي مولت من طرف البنك الدولي.

هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين تابعين:[1]

- للمجلس المحاسبة (CNCC)؛
- مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين (CSOEC)؛
- الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات(CNCC)؛

وتحت إشراف وزارة المالية وضعت على عاتقها مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 35-75 إلى النظام محاسبي جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة و المتعاملون الاقتصاديون الجدد.[2]

[1] : مدني بلغيث،"أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد"، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 2004 ، ص: 172.

[2] : شعيب شنوف،" محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية"، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر، الجزء الأول 2009،ص: 13.

وقد مرت هذه العملية بأربع مراحل:[1]

- تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN
- إعداد مشروع نظام محاسبي جديد
- التكوين المخطط المحاسبي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية
- المساعدة على تحسين و تنظيم عمل المجلس الوطني للمحاسبة.

لبلوغ المرحلة الثانية، تمخض عن أشغال اللجنة تقرير مشروع برنامج يشتمل على:

- تنظيم يوم دراسي حول موضوع التوحيد المحاسبي (normalisation comptable)
- تنظيم أربعة تجمعات جهوية تهدف لشرح محتوى برنامج النظام المحاسبي الجديد، وكانت موجهة أساسا للمهنيين و الممارسين
- أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الأولى المتمثل في تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني فلقد تضمن أساسا:
- نقائص المخطط الوطني
- أوجه الاختلاف مقارنة بالمعايير و الممارسة المحاسبية الدوليين.
- مجموعة من التوصيات.
- ثلاث خيارات لإصلاح، تمثلت في : [2]
- **الخيار الأول:** الإبقاء على تركيبة المخطط المحاسبي الوطني و تحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني، الاقتصادي في الجزائر، و الذي بقى ثابتا منذ أن صدر قانون لتوجيه الاستثمارات الوطنية الاقتصادية في سنة 1988.

هذا الخيار اتخذ حسب قرار صدر سنة 1999 من طرف السلطات العمومية، من قبل مرسوم وزاري رقم 42 في أكتوبر 1999.والمتمثل في تكييف المخطط المحاسبي الوطني مع نشاطات القابضة و الحسابات الموحدة للمجموعة.

[1] : مدني بلغيث، مرجع سبق ذكره، ص ص: 172-173.
[2] : شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-15.

وكانت النتيجة ظهور تسميات و مصطلحات جديدة والتي لا تتماشى و الإطار التصوري المحاسبي المعمول به.

أما بالنسبة للمهنيين والخبراء المحاسبين خاصة فقد وجدوا صعوبة في التكيف مع هذا الإطار التصوري المحاسبي المختلف و الغريب عن المخطط المحاسبي الوطني.

- **الخيار الثاني**: ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المتطورة من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB، و مع مرور الوقت سيتكون نظامين محاسبيين يعطيان نظاما مختلطا و معقدا، وبالتالي يمكن له أن يكون مصدر للتناقض و الاختلاف.
- **الخيار الثالث**: بالنسبة لهذا الخيار، فهو يتضمن إنجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري، المبادئ و القواعد مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية.

وبعد دراسته من قبل هيئات المجلس، قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث، و تبنت إستراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإخلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

المبحث الثاني : تقديم النظام المحاسبي المالي الجديد

لقد قامت الجزائر باعتماد مشروع جديد في المجال المالي و المحاسبي يوافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وهو بداية من 01 جانفي 2010 ويهدف هذا المشروع الجديد إلى وضع أداة تتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة والتي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمالية ومحاولة الجزائر الدخول في الاقتصاد الدولي من خلال مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. ومنظمة التجارة العالمية ONC،إضافة إلى العمل على تلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية و المالية حول الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد[1]

يشكل النظام المحاسبي المالي خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل متطلبات اقتصاد السوق و العولمة الاقتصادية باعتبار أن هذه المعايير تستجيب لمتطلبات العولمة الاقتصادية عكس المخطط الوطني للمحاسبة و الذي يستجيب لمتطلبات إدارية و جبائية و الاقتصاد المخطط، وفي القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 مقسما إلى 06 فصول:

- الفصل الأول: يتعلق بالتعاريف و مجال التطبيق من المادة الثانية إلى المادة الخامسة؛
- الفصل الثاني : يتناول الإطار التصوري و المبادئ المحاسبية و المعايير المحاسبية من المادة السادسة إلى المادة التاسعة؛
- الفصل الثالث: يتعلق بتنظيم المحاسبة من المادة العاشرة إلى المادة الرابعة و العشرون؛
- الفصل الرابع: الكشوف المالية من المادة الخامسة و العشرون إلى المادة الثلاثين؛
- الفصل الخامس: تجميع الحسابات ودمجها من المادة السابعة إلى المادة السادسة و الثلاثين؛
- الفصل السادس: تغير التقديرات و الطرق المحاسبية من المادة السابعة والثلاثين إلى المادة الأربعين.

ولقد عرف القانون رقم 11/07 المتضمن للنظام المحاسبي المالي و الصادر في الجريدة الرسمية العدد 47 ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية و إطارها التصوري الذي ينص في مواده(3، 6، 7، 8، 9) على أن: " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين المعطيات قاعدية عديدة، و تصنيفها و تسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" [2]

[1] : مشروع قانون المحاسبة المالية 2005، المادة 3

[2] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 5.

ويتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و معايير محاسبية، مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة ولا سيما : [1]

(محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصداقية، المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر).

ويشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

يعرف الإطار التصوري:(مجال التطبيق، المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية، الأصول و الخصوم و الأموال الخاصة و المنتجات و الأعباء يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم). [2]

وتحدد المعايير المحاسبية: (قواعد تقييم و حساب الأصول و الخصوم، الأعباء، محتوى الكشوف المالية و كيفية عرضها ، تحديد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم). [3]

وتسجيل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها و مضمونها و قواعد سيرها عن طريق التنظيم. [4]

[1] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، المادة 6.

[2] :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد رقم 47، المادة 7.

[3] :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المادة 8.

[4] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 49، المادة 9

المطلب الثاني: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد [1]

المادة 04 من القانون 11/07 ألزمت الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري
- التعاونيات
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية و غير تجارية، يمارسون نشاطات اقتصادية متكررة
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين للمحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي

يمكن الكيانات الصغيرة أ تمسك محاسبة مالية مبسطة خلال سنتين متتاليتين و أن لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الأسف التالية:

1. **النشاط التجاري:**
   - رقم الأعمال 10 ملايين دينار؛
   - عدد المستخدمين 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.
2. **النشاط الإنتاجي و الحرفي:**
   - رقم الأعمال 6 ملايين دينار؛
   - عدد المستخدمين 9 أجراء.
3. **نشاطات الخدمات و نشاطات أخرى:**
   - رقم الأعمال 3 ملايين دينار؛
   - عدد المستخدمين 9 أجراء.

[1] : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 49، المادة 9

المطلب الثالث: مكونات النظام المحاسبي

ينظر إلى مكونات النظام المحاسبي من وجهة نظر التحليل الساكن في أنها العناصر التي يتكون منها أو المجموعات الوظيفية المكونة له من دفاتر محاسبية بما في ذلك دفتر اليومي و دفتر الأستاذ و ميزان المراجعة، غير أن هذه النظرة تقليدية.

أما من وجهة نظر التحليل الوظيفي فإن مكونات النظام تتمثل في الوظائف الأساسية التي يتم إنجازها بواسطة عناصره الأساسية إضافة إلى أنشطة التي يجب إنجازها لتحقيق أهدافه، ويلاحظ من هذه الأخيرة أنها ركزت على وظائف النظام بدرجة أكبر من تركيزها على هيكل النظام أ المجموعات الوظيفية المكونة له.

أولا: الإطار العلمي و العملي للنظام المحاسبي المالي الجديد

الإطار التصوري: يمكن اعتبار الإطار التصوري حسب (FASB) أنه عبارة عن نظام متماسك يتكون من أهداف و مبادئ أساسية مرتبطة ببعضها، تؤدي معايير فنية، وتبين طبيعة دور وحدود المحاسبة و القوائم المالية، حيث تمثل الأهداف النهائية التي تصبوا إليها المحاسبة التي لها الحظ الوافر في الاستفادة من امتيازات كثيرة عند وجود إطار تصوري للمحاسبة، مهيكل بطريقة جيدة بحيث:[1]

- يمثل الإطار التصوري دليلا مهما للمهنة المحاسبية في وظيفة التوحيد؛
- يمثل الإطار التصوري مرجعا لحل المشاكل المحاسبية، التي لا توجد أية معايير لحلها؛
- يمكن من الرفع في إمكانية المقارنة، وذلك بالتقليل من عدد الطرق المحاسبية البديلة؛
- يسمح بتحديد حدود الرأي المهني عند القوائم المالية.يمثل الإطار الصوري وسيط في تحسين التدريب المحاسبي، حتى يصبح المحاسب الممارس قادر على الجمع بين الجانب النظري و الجانب التطبيقي للمحاسبة؛
- الإطار التصوري يحمي مهنة المحاسبة من كل أشكال الضغط السياسي و الهجمات، لأنه يمدها بتبريرات منطقية تمكنها من تباين عقلانية اختياراتها إذا تعلق الأمر بمعايير جديدة.

[1] :مدني بلغيت " أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم النشر، جامعة الجزائر،2004، ص: 7.

ثانيا: الغرض من الإطار التصوري للمحاسبة المالية

يركز هذا الإطار على التقارير المالية لكونها المنتج النهائي للمحاسبة المالية الذي يعد لمصلحة المستفيدين من خارج المنشأة و يمكن الغرض الرئيسي لهذا الإطار فيمايلي:

- مساعدة الجهات المسؤولة عن وضع معايير المحاسبة بتوجيه جهودها في وضع المعايير، ولكي يكون هذا الإطار المنطلق الرئيسي لإستنباه تلك المعايير
- مساعدة المحاسبين المعتمدين و محافظي الحسابات و غيرهم (مثل إدارة المنشأة) في تحديد المعالجة المحاسبية السليمة للأمور التي لم تصدر لها معايير محاسبية مالية بعد.
- زيادة فهم مستخدمين التقارير المالية للمعلومات التي تشملها و فهم حدود استخدام تلك المعلومات، ومن ثم زيادة مقدرتهم على استخدامها.
- لا يعتبر هذا الإطار معيارا محاسبيا، وعليه فإنه لا يحدد كيفية القياس أو الإفصاح عند أي أمر من خلال النقاط السابقة يمكن القول بأن الإطار التصوري للمحاسبة المالية يهدف إلى تطوير المعايير، كما يساهم وبشكل كبير في تحضير الكشوف المالية كما يقدم تفسيرا لمستعملي المعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.

المبحث الثالث: أهداف النظام المحاسبي المالي وصعوبات تبنيه.

يعتبر النظام المحاسبي مجموع القواعد و الممارسات التي تسود في بلد معين، فهو الإطار الذي يشمل القواعد و المبادئ و الأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب و تسجيل العمليات و إثباتها في الدفاتر و السجلات وقد تضمن إطار تصوريا للمحاسبة المالية و معايير المحاسبة ومدونة للحسابات بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وقد تضمن عدة أهداف ومزايا إضافة إلى صعوبات التي واجهها في بداياته.

المطلب الأول: أهداف النظام المحاسبي

هناك العديد من الأهداف المرجو تحقيقها من النظام المحاسبي المال الجديد و يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [1]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية؛
- يسهل مختلف المعاملات المالية و المحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و المؤسسات الأجنبية و العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- جعل القوائم المحاسبية و المالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء المالي و التغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛
- قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني و الدولي؛
- المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية و المحاسبية التي تشترط نوعية و كفاءة التسيير؛
- يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين و المساهمين الآخرين حول مصداقيتها و شرعيتها و شفافيتها؛
- يساعد في فهم أحسن لاتخاذ القرارات و تسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛
- إعطاء معلومات صحيحة و كافية، موثوق بها و شفافة تشجع المستثمرين و تسمح لهم بمتابعة أموالهم؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها و شاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية و مصداقية؛

[1] :شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-15.

- يساعد في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية و المصداقية؛
- استفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛
- النظام المحاسبي الجديد يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية و إعداد القوائم المالية و عرض وثائق التسيير حسب النشاط.

المطلب الثاني: المنافع المحتملة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.

- وجود إطار تصوري للمحاسبة يحدد بوضع الاتفاقيات و المبادئ الأساسية للمحاسبة و الأصول و الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة و الأعباء و كذا المنتجات ؛

- توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات بما فيها تلك التي لم يعالجها PCN كالقرض التجاري الامتيازات و العمليات التي تتم بالشروط ؛

- وصف المحتوى كل الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة من جدول التدفقات حساب النتيجة المحصلة الخزينة المالية وتقديمه وفق المعايير الدولية ؛

- وجود تقديم حسابات موحدة و حسابات مشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار ؛

- تبين القواعد العصرية للمعلقة بتنظيم المحاسبة لاسيما مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي وهي ظاهرة بدون تنظيم .[1]

[1] : عزوز علي و آخرون ،« متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي »، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، بجامعة الوادي ، حول موضوع SCFفي ظل المعايير الدولية تجارب : تطبيقات و أفاق ، يومي 17 ، 18 جانفي 2010 ،

*** إيجاد حلول محاسبية للعمليات لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني :**

- تبني تطور المعايير و التقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على معاييرIFRS المصادق عليها من قبل أغلبية الدول؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية ،كاملة ، أكثر شفافية ، تسهل القواعد المحاسبية ؛
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين ، مسيرين مستثمرين حاليين أو محتملين الأعضاء المستخدمين مقرضين دائنين ، زبائن جمهور مدققين و الدولة ؛
- تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق ؛
- ضمان مقروئية أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب في إطار عملية الشراكة ؛
- تأسيس نظام محاسبة مبسط يركز على محاسبة خاصة بالمؤسسات المصغرة التجار و الخرجين؛
- توسيع مجال تطبيق مقارنة ب PCN:

* التركيز على دور المحاسبة المالية :

ركز النظام على المحاسبة المالية في المؤسسات و الشركات و المنشآت العامة ذات الطابع الاقتصادي من خلال مايلي:

- الحسابات الاقتصادية القومية من النظام تاركا إمكانية إعداد البيانات الضرورية من خلال نماذج خاصة لذلك ؛
- فقد تم استبعاد حساب العمليات الجارية الخاصة بالحسابات القومية وهذا من شأنه تسهيل العمل المحاسبي وتركيزه على مخرجات تنطلق بالدرجة الأولى من حاجة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات على مستوى الوحدة الاقتصادية و تفعيل دور المحاسبة المالية في الجهات العامة في مجال القياس المحاسبي و الإفصاح اللازم لتغطية حاجة المعلومات لدى الإدارات المختلفة مع التركيز على إدارة الجهة العامة مباشرة؛
- استخدام مصطلحات المالية و استبعاد المصطلحات الأخرى غير المحاسبية من النظام و ذلك من شأن الأنظمة المحاسبية في مختلف أنحاء العالم. وهذا من شأنه تسهيل فهم مصطلحات النظام و قواعده؛
- إن استخدام المصطلحات المالية و المحاسبية أدى إلى تسهيل التعامل مع النظام الجديد و فهمه وسهولة استخدام مخرجاته في اتخاذ القرارات المختلفة على صعيد الجهة التي تطبقه أو تستفيد من مخرجاته ؛

1. إبقاء محاسبة التكاليف بالكامل بيد الجهة العامة وعدم توحيدها ضمن النظام المذكور ، وهذا يعني إعطاء الجهات العامة الحرية التامة في اختيار و تطوير أنظمة محاسبة التكاليف الملائمة لظروفها الإنتاجية التي تختلف من صناعة إلى أخرى (المادة 07 من النظام) ؛
2. إن عدم إدخال محاسبة التكاليف ضمن النظام المحاسبي يضع مسؤولية على إدارات الجهات العامة لإنتاجية لتصميم نظام محاسبة التكاليف الذي تراه مناسبا لها ؛
3. استخدام القوائم المالية بلا عن الحسابات الختامية التقليدية (حسابات التشغيل و حسابات المتاجرة و حساب الأرباح و الخسائر) ، حيث استخدام النظام مفهوم قائمة التشغيل و الإنتاج وقائمة الدخل و قائمة توزيع الأرباح و قائمة في حقوق الملكية وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية ؛[1]
4. يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة ؛
5. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم، وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعب؛
6. تستجيب الاحتياجات للمستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة؛
7. يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل المعلومات التي تشكل أساليب اتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛
8. يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛
9. يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح ؛
10. يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة ؛
11. انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
12. تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛
13. تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخراج قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة يتضح مما سبق مدى أهمية النظام المحاسبي المالي ، إلا أن هناك بعض النقاط التي يجب مراعاتها ؛[2]

[1] : بن عيشي بشير ،« المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية ، متطلبات التطبيق »، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ص ، ص : 08 ، 09 .

[2] : بلعادي عمار ،« أفاق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية »، المركز الجامعي سوق أهراس ، 25 / 26 ماي 2010 .

14. تترجم المعايير المحاسبية الدولية قوة اقتصاديات الدول المتقدمة و احتياجات الشركات متعددة الجنسيات لذلك يجب مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يتشكل نسيجه الصناعي من حوالي 95% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وعليه فتجنب المعايير المحاسبية الدولية كليا قد لا يخدم عملية التوحيد مثلما لو تم تبني إستراتيجية تكييف هذه المعايير ؛
15. يعمل النظام المحاسبي المالي على تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية وكذا استقلالية القانون الجبائي ، بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية؛
16. يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل المؤسسة أو خارجها أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية ؛
17. يعتمد القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.

المطلب الثالث : صعوبات تبني النظام المحاسبي المالي

إن تبني الجزائر للنظام المحاسبي الصادر في القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر يعتبر خطوة مهمة كبيرة لتوفيق الممارسات المحاسبية في الجزائر مع توجيهات معايير المحاسبة الدولية، غير أن هذه الخطوة غير كافية وقد لا تكون لها آثار إيجابية هذه الصعوبات فيمايلي:[1]

- تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية يحتاج إلى عمل كبير و ذلك بسبب:
- ضرورة إجراء تكوينات لصالح المؤسسات؛
- ضرورة التوافق مع الأنظمة المعلوماتية.

[1] : محمد قوجيل، " مبادئ وتطبيق المحاسبي، لإصلاح عملية بين التوافق تأثير على جودة الإصلاح في المؤسسات الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 /2011/11 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 249.

- يعتبر مصدر خلاف بين المتعاملين الاقتصاديين PCN تعقد النظام المالي الجديد مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني؛

ويفرض على المهنيين في المحاسبة ضرورة التقرب من الفنيين، التجار، التقنيين في الإعلام الآلي... و آخرون من أجل تحليل معالجتهم؛

- تطبيق النظام المالي الجديد في المؤسسات يؤدي إلى تحول كبير في النتيجة يمكن أن يكون لها تأثيرات جوهرية، التواصل مع المعلومة المالية يكون معقد بسبب صعوبة شرح النتائج و أهمية تقديم نتيجة مفصلة؛
- مستوى التكوين في المحاسبة في الجزائر لا يسمح بالقيام بتغيير معتبر بدون تحمل تكاليف جد معتبرة (التكوين، التوثيق، النظام، العلاقة مع جميع ذوي الحقوق)، الذين يكونون بالنسبة للمؤسسات تكاليف عامة، من جهة أخرى التكلفة المرتبطة بجمع و نشر المعلومات غير مرتبطة بالمؤسسات؛
- تطبيق مفهوم القيمة العادلة سيؤدي إلى مشكلة كبيرة، غياب سوق نشط، مفهوم القيمة العادلة في معظم الحالات، يحدد بالرجوع على تقييم خارجي (الخبرة)؛

بالنسبة للقيم الثابتة (المادية، غير المادية، الإهتلاك) من جهة أخرى فإن تحديد القيمة العادلة انطلاقا من المفهوم المالي (تدفقات الخزينة المستحدثة) لا يخدم المؤسسات الجزائرية، لأن المحاسبين في الجزائر غير متكونين في استعمال هذه التقنيات من جهة، وكذلك لقلة المتخصصين الجزائريين في التسيير المالي الحديث كما هو موجود في الدول المتطورة؛

- أخذ بعين الاعتبار صعوبة تطبيق بعض المفاهيم و القواعد و هذا نظرا لغياب سوق مالية، مثلما هو الحال لعملية إيجاد القيم العادلة، قيم الاستغلال، مدة الاستغلال معدل الاستحداث...الخ.

خلاصة :

من خلال هذه الدراسة نستنتج أن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي أخيرا العديد من دول العالم على إدخال إصلاحات على مستوى اقتصادياتها، و الجزائر كغيرها في هذه قامت بإجراء إصلاحات جذرية على المخطط الوطني المحاسبي المعتمد منذ 1975، بجعله نظاما مرنا يستجيب للتحولات الاقتصادية الراهنة و التغيرات الحادثة، و يعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر و متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس و قواعد معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الثالث

دراسة حالة ملبنة سيدي سعادة للحليب و مشتقاته

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية المفصلة التي قمنا بها حول موضوع " التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية حسب SCF "، يأتي الآن الفصل الثالث و الذي يشمل الدراسة التطبيقية و هي على شكل إسقاط للمفاهيم النظرية على المؤسسة محل الدراسة.

و قد حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور التحليل المالي عن قرب و استنتاج التأثير الحقيقي له على المؤسسة وفقا للنظام المالي الجديد و إدراك أهميته و يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: كان تقديم المؤسسة و مختلف فروعها.
- المبحث الثاني: دراسة و تحليل الميزانية لسنتين متتاليتين (2013،2014).
- المبحث الثالث: دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج و تحليل الاستغلال.

و ثم في الأخير تقديم نتائج و انطباعات حول الصحة المالية للمؤسسة و تطورها.

المبحث الأول: تقديم محل الدراسة

تحتل ملبنة سيدي سعادة مكانة مميزة محليا و دوليا كما أنها تعتبر مكان تربصنا، و من المهم جدا قبل البدء و التطرق لموضوعنا أن نتناول أساسيات عن هذه الملبنة بدءا بلمحة تاريخية عن المركب الوطني للحليب و مشتقاته، ثم لمحة شاملة عن المؤسسة و أخيرا الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: تاريخ المؤسسة

بعد الاستقلال شرعت الجزائر في استرجاع سيادتها الاقتصادية من أجل القضاء على التبعية الاقتصادية للخارج و تحقيق الاكتفاء الذاتي و جاء من خلال تأميم المحروقات و الغاز الطبيعي و أخذ 51 من الأرباح المحققة من طرف الشركات المختلطة المتواجدة بالوطن وهذا بتاريخ 1972/02/24م و من بين الخطوات التي خطتها الجزائر من أجل السير نحو اقتصاد أفضل ما جاء بموجب القانون رقم 93-69 الصادر بتاريخ 1969/11/20م حين تم تأسيس الديوان الوطني للحليب و مشتقاته و هذا طبعا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن سنة 1970م ومن خلال القرار الوزاري الصادر بتاريخ 1970/03/06م انضم مركب الحليب و مشتقاته وفي سنة 1981م و بموجب المرسوم 81354 أسس الديوان الوطني الجهوي للحليب و مشتقاته بالغرب الجزائري و هذا نظرا للطلب المتزايد لهذا المنتوج وفي إطار التنمية و تنويع المنتوج و توسيع الشبكة الصناعية و ضمن المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية تفرعت إلى 10 وحدات كل وحدة متخصصة في إنتاج منتوج معين وقد تم تأسيس كالآتي:

- **قبل سنة 1986م كانت توجد ثلاث وحدات هي:**
  1. وحدة وهران مختصة في إنتاج الحليب، اللبن، الياغورت، الزبدة.
  2. وحدة سيدي بلعباس مختصة في إنتاج أنواع الجبن المختلفة ، الحليب و اللبن.
  3. وحدة تلمسان مختصة في إنتاج الحليب و اللبن و اليارغوت و الزبدة.
- **وفي سنة 1986 انضمت إلى الشبكة وحدتين و هما:**
  1. وحدة بشار مختصة في إنتاج الحليب و اللبن و السمن.
  2. وحدة معسكر مختصة في إنتاج الحليب و اللبن و السمن، كرام ديسار.

❖ **وفي سنة 1987م دعمت هذه الشبكة بثلاث وحدات جديدة هي:**

1. وحدة مستغانم وتنتج الحليب ، الياغورت ، كرام ديسار crème dèssaire، و اللبن.
2. وحدة تيارت و تنتج اللبن ، الزبدة ، و الجبن الخفيف.
3. وحدة سعيدة و تنتج الحليب و اللبن و السمن.

❖ **وفي سنة 1992م أضيفت وحدتين هما:**

1. مركب سيدي سعادة يلل بغليزان مختص في إنتاج الحليب ، الياغورت و أنواع الجبن المختلفة و هي محل الدراسة الميدانية.
2. وحدة السانية بوهران و هو مشروع صغير يختص في إنتاج أناع المختلفة و الحليب المجفف.

إلا أننا نلاحظ عدم تلبية رغبات المستهلك أمام الطلب المتزايد بحيث تعتبر هذه المنتجات ضرورية لدى المستهلك و لهذه لازالت الدولة تدعم الحليب في إطار انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق.

وبموجب القانون الصادر بتاريخ 1988/01/12 تحت 88/01 يوجه المؤسسات الاقتصادية لتهيئتهم للدخول في اقتصاد السوق بحيث تم تمويل المؤسسات بأسهم.

الشكل رقم (03-01): الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للحليب و مشتقاته.

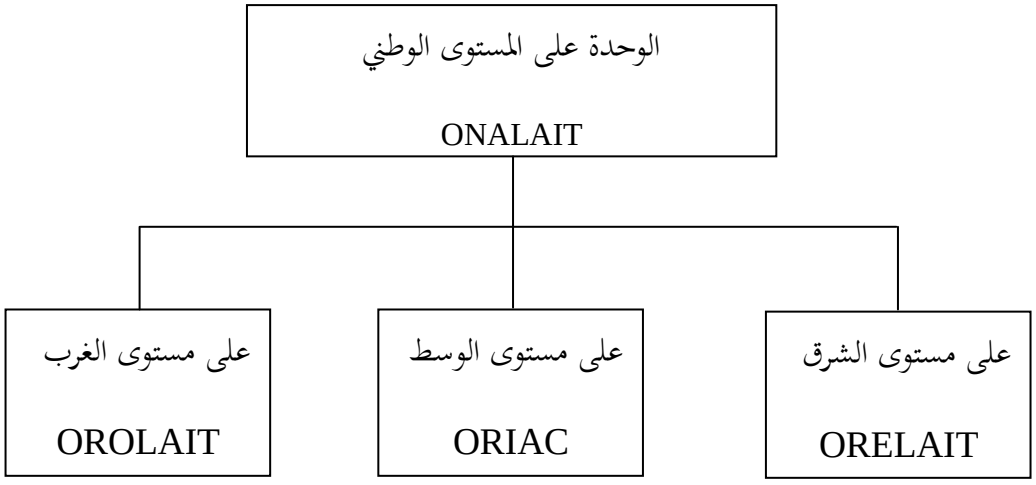

المصدر: ملبنة سيدي سعادة– ش.ذ.أ– يلل–غليزان

الشكل (03-02): الهيكل التنظيمي الجهوي الغربي للحليب و مشتقاته Orolait

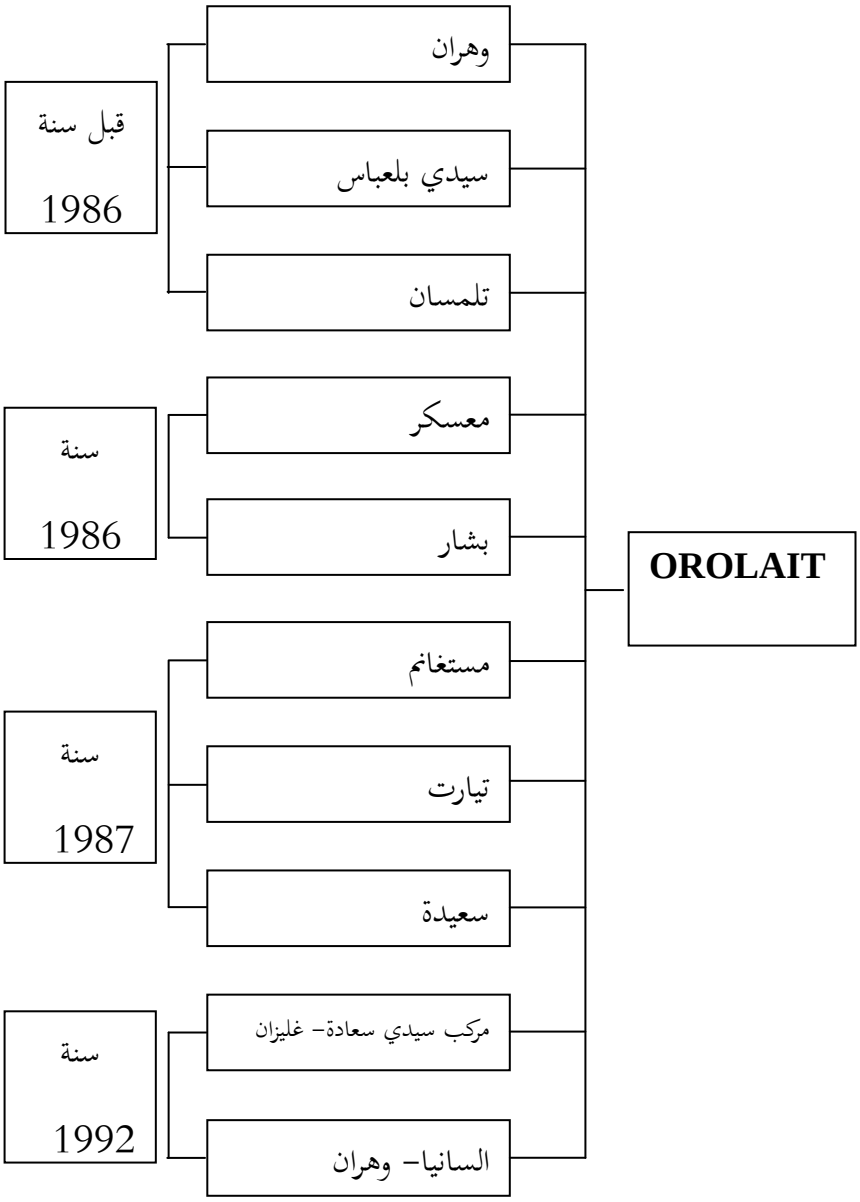

المصدر: ملبنة سيدي سعادة- ش.ذ.أ- يلل-غليزان.

المطلب الثاني: لمحة عن المؤسسة

أولا: تقديم الوحدة و أهم تطوراتها:

مركب الحليب سيدي سعادة–غليزان– مشروع طرح من طرف مؤسسة " أورولي" **OROLAIT** في إطار مخطط تطويرها سنة 1993 و بقيت تابعة كوحدة إنتاج **Unité Orolait** منذ ذلك الحين إلى غاية 1997 حيث تطور مفهومها إلى وحدة من مجموع الوحدات جيبلي **Unité Group Giplait** إلى غاية أفريل من سنة 2001 و هذه الأخيرة بمثابة محطة عبور إلى فروع لجيبلي تحت تسمية "ملبنة و مجبنة سيدي سعادة **SPA** " laiterie Fromagerie sidi Saada " وكانت مساحتها الإجمالية تبلغ 98000 م ^{2} منها 23000 م^2 مساحة مباني و في سنة 2007 أعلن عن خصخصة المركب من طرف شركة ترافل الجزائرية Trefel و شراكة بالأسهم SPA ما بين الأشخاص طبيعيين عددهم ثلاثة، وهنا أعيدت تسميتها إلى مؤسسة سيدي سعادة SPA لإنتاج الحليب و مشتقاته – غليزان– .

ثانيا: مهام المؤسسة:

تكمن أهداف المؤسسة في مهام في استقبال حليب البقر من الفلاحين تتم عملية التحليل لمعرفة كمية الماء الزائدة و درجة الحموضة تليها عملية البسترة ثم يوضع الحليب المبستر في خزانات تبريد كبيرة لمدة زمنية محددة و بعدها يؤخذ الحليب و يوجه بكميات إلى ورشات التحويل المتخصصة:

- يوضع في أكياس للتسويق؛
- يخمر لصنع الجبن؛
- يحول إلى لبن.

ثالثا: الأهداف الحالية و المستقبلية للمؤسسة:

أهداف المؤسسة الحالية هي تغطية السوق المحلية و العربية و قد حققت هذا الهدف في الوقت الحالي و ذلك نظرا لقدرتها الإنتاجية و موقعها الإستراتيجي الذي يسمح لها بتجميع أكبر كمية ممكنة من المادة الأولى (الحليب) و التي تقدر بـ 900.000 لتر شهريا، أما فيما يخص الأهداف المستقبلية فملبنة سيدي سعادة بالاشتراك مع الفروع التابعة لها تسعى إلى تغطية السوق العربية و المنافسة مع المؤسسات الأوروبية و ذلك لكونها أصبحت تنتج منتجات بالطريقة الأوروبية في إطار ما يسمى بشبه الألبان، هي منتجات تضاهي و تنافس المنتجات الأوروبية، إضافة إلى الرفع من جمع كميات الحليب من 900.000 لتر شهريا إلى 02 مليون لتر شهريا، إضافة إلى هذا فإن المؤسسة تسعى إلى أهداف أخرى من أهمها تغطية رأس مالها أي القضاء على الديون أو القروض التي تعتبر نقطة مهمة من التماسها ضمن هذه الأهداف.

رابعا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يقصد بالهيكل التنظيمي ذلك النظام الرسمي لعلاقات المهام و الوظائف و السلطة و التي تسمح للعاملين في أي منظمة بتحقيق الأهداف الخاصة بكفاءة و فعالية، و الهيكل التنظيمي هو الوعاء الذي يتم من خلاله أداء الوظائف و المهام في ظل علاقة محددة و منظمة للسلطة و شبكة اتصال تسمح بتدفق المعلومات اللازمة في جميع الاتجاهات داخل الوعاء.

- ✓ **السياسة التي أتبعت من أجل إنجاز هذا المخطط:**

تعتبر ملبنة سيدي سعادة فرع تابع لمركب جبلي بالبليدة و بئر خادم و لهذا فإنها تدخل ضمن سياسة، تنظيم، تسويق، و توزيع المواد الإنتاجية كالأجبان من أجل التحكم في توزيع المنتوجات إلا أنها تتحكم في عدة أقسام تحت رئاسة مدير المؤسسة، القسم التجاري، قسم الأنظمة المالية، قسم الإدارة العامة و تسيير المستخدمين و القسم التقني للصيانة و النقل... وهذه الأنشطة و الأقسام متمثلة في هيكل الوحدة

الشكل رقم(3-3): هيكل المؤسسة

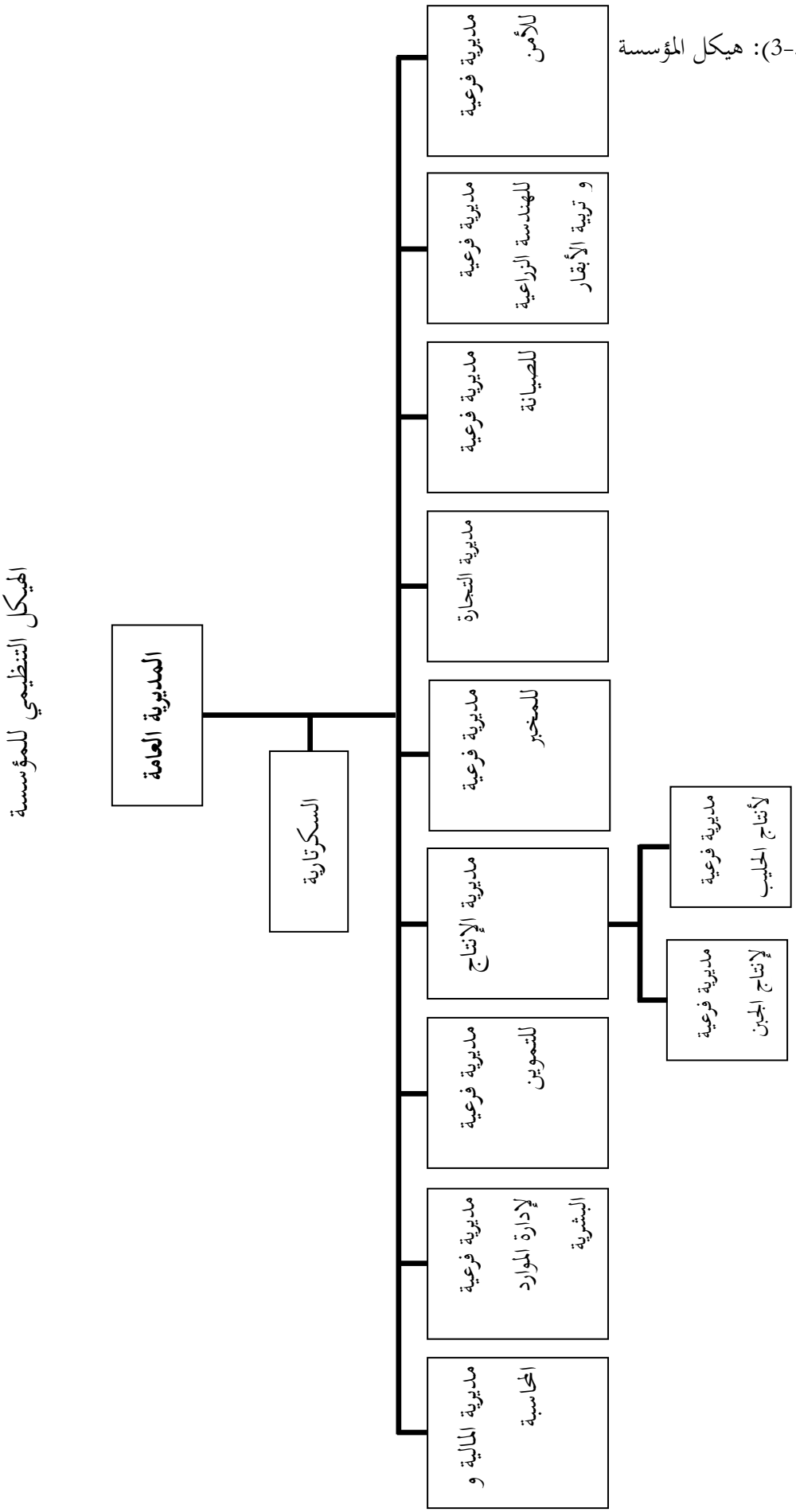

المصدر: من وثائق المؤسسة

هيكلة الوحدة:

تتكون من عدة مصالح و فروع نوجزها فيما يلي:

1) **مديرية الوحدة:**

من مهامها متابعة تنظيم سياسة الإنتاج، البيع، التموين بالتنسيق من توجيهات المديرية العامة ومن مسؤولياتها:

تشرف على التعيين و الترقية وطرد العمال

- همزة وصل بين الدوائر.
- تسطير برامج الوحدة و أهدافها.
- تسيير و توجيه رؤساء المصالح لمساعدتهم على تنفيذ مهامهم.
- ضمان تطبيق برامجها وإرسال المخططات و الجداول إلى المديرية العامة تبين فيها وضعية الوحدة.

2) **الأمانة السكرتارية:** من مهامها:

- إرسال و استقبال الرسائل، التلكس، الفاكس، المكالمات الهاتفية الموجهة للمدير.
- تأمين السير الحسن و الأمثل للطرود البريدية.
- تحديد وترتيب المواعيد.
- استقبال الزوار.
- الحفاظ على الأسرار المهنية.
- إنجاز المهام و الأعمال المطلوبة منها.

3) **دائرة المالية و المحاسبة:**

تتفرع هذه الدوائر إلى ثلاث (03) مصالح و هي:

أ- مصلحة المحاسبة العامة:

في هذه المصلحة يقوم المحاسب بعد استلامه لكل الفاتورات و الوثائق التي تثبت و تبين العمليات التي قامت بها الوحدة بتسجيل كل عملية في الحساب الخص بها، كعمليات الشراء، البيع، خروج المواد الأولية و في الأخير تقديم طلبية الشراء و هذه عندما تمر الفاتورات. بمصلحة المالية التي تقوم بتسديد المبلغ و في آخر

السنة يقوم المحاسب بإنجاز ميزانية المحاسب المحاسبة السنوية لتحديد النتيجة سواء ربح أو خسارة، كما أن عملية تبادل المواد الأولية و المنتوجات بين الوحدات تبقى مجرد فاتورات فقط تثبيت ذلك، كما يقوم المحاسب بحساب و تسجيل أجور العمال، مبالغ الكهرباء و الهاتف و الضرائب منها الرسم على القيمة المضافة (TVA) و الدفع الجزافي (IRG) أي أن هذه المصلحة تقوم بتسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها المصالح المتواجدة بالوحدة.

ب- مصلحة المحاسبة التحليلية:

تمثل المهمة الأساسية لهذه المصلحة في حساب سعر التكلفة لكل منتوج و تحديد مصاريف كل مصلحة و يتم هذا شهريا مع تحديد النتيجة التحليلية للاستغلال، و للحصول على هذه النتائج تمر بأربع (04) مراحل وهي: جمع المعلومات ثم دراستها ثم توزيعها على مختلف المصالح الخاصة بها و أخيرا تحليل هذه المعلومات مع:

- مصلحة المحاسبة العامة و تقدم لها جدول الاستهلاك السنوي.
- مصلحة المستخدمين تقدم لها وثيقة الأجور.
- مصلحة المالية تقدم مجموع المصاريف الشهرية.

ت- مصلحة المالية:

تتمثل المهام الأساسية لهذه المصلحة في تسديد مبالغ الفاتورات المختلفة مثل: شراء حليب البقر التي تعتبر مصاريف و لها مداخيل تتمثل في مبالغ البيع الخاصة بالحليب و مشتقاته، و هي تقوم شهريا بحساب مجموع المصاريف و المداخيل، كما أنها تقوم أيضا بمراقبة التحركات الخاصة برصيد البنوك تقوم شهريا بالحساب عدد فترات الحليب المقدمة من طرف كل فلاح و مقرنتها أيضا بمصلحة تربية الأبقار AGRO لتقوم بتحرير شيك يبعث إلى البنك يسدد فيه مبلغ الشراء و تبعث هذه الوثائق إلى مصلحة المحاسبة العامة أما المحاسبة التحليلية فتبعث لها مجموع المصاريف و المداخيل.

4) **دائرة الإدارة العامة:**

تقوم بإدارة و تسيير مستخدمي الوحدة حسب قرارات و اتفاقيات المؤسسة الأم OROLAIT و الحراسة على احترام القوانين و نظام النشاط مع مراقبة نشاط الذين تمثلهم مستواهم ووضع الخطط للتنصيب و التكوين ومن مصالحها:

أ- **مصلحة الشؤون الاجتماعية:** هذه المصلحة أقيمت من أجل مساعدة العمال من الناحية الاجتماعية كتوفير المرافق الضرورية: المطاعم و التعاونيات ... إلخ.

ب- **مصلحة الوسائل العامة:** توضع تحت تصرف مجموعة من المصالح الإدارية و السهر على السير الجيد للمنقولات و عقارات المصالح الإدارية و ضمان الاستغلال العقلاني لوسائل النقل كالمكالمات الهاتفية، الفاكس، التلكس و المراسلات.

ت- **مصلحة المستخدمين (تسيير الوسائل البشرية):** تتكفل بكل ما يخص التسيير الإداري للعمال ومن مهامها:

- وضع القرارات المتعلقة بمهن المستخدمين و تحضير برامج التكوين و متابعة تطبيقيه.
- تسيير الملفات الإدارية و تخطيط احتياجات المستخدمين.
  - تتكون هذه المصلحة من فرعين هما:

❖ **فرع الأجور:** مهمته الأساسية تتمثل في تحديد و حساب الأجور العمال و التي تتكون من الأجر القاعدي + منح التعويضات.

❖ **فرع الشؤون الاجتماعية:** و مهمته:

- جمع كل العناصر المتعلقة بالوضعية العائلية للمستخدم و التصريح بها للتأمين و لتعويض المصاريف الطبية.
- ضمان العلاقة بين الوحدة و مختلف التأمينات.
- إعلام فرع الأجور بكافة الحوادث لضمان أجر الإعانات و التصريح للتأمين.
- وضع الوثائق الضرورية للمستخدمين الذين لهم الحق في التقاعد.

5) **دائرة التموين:**

تمون الوحدة بالمواد المستعملة لإنتاج الحليب و مشتقاته منها المواد المحلية (منتجة محليا) و أخرى مستوردة (خارج الوطن) . وتتكون هذه الدائرة من ثلاث (03) مصالح:

أ- **مصلحة المشتريات:** ومن مهامها:

- ✶ وضع برامج المشتريات و حالة ميزانية المشتريات.
- ✶ تسيير ملفات الموردين.
- ✶ ضمان تمويل الوحدة من القطع بطلب يسلم لها من مصلحة تسيير المخزون.
- ✶ تزويد و ضان المصلحة بالأغلفة القبلة للاسترجاع، أو الصناديق.

ب- **مصلحة تسيير المخزون:** و من مهامها:

- ✶ مراقبة مستوى الاستهلاك
- ✶ وضع الإحصائيات للاستهلاك
- ✶ متابعة كل تحركات المخزون: دخول و خروج
- ✶ تعطي انطلاق عملية تموين المخازن
- ✶ تضمن تلبية طلبات المصالح من قطع غيار و العتاد و المواد الأولية.
- ✶ تسيير المخزون من المواد الأولية ، قطع غيار وعتاد
- ✶ تزويد الوحدة بالأغلفة غير القابلة للاسترجاع
- ✶ ترسل المحاسبة جدول مدون فيه كل ما استهلك و ما اشترى في آخر كل شهر.

ت- **مصلحة العبور:** تتمثل مهمتها في استلام الكمية المستوردة من الخارج، مطارات، موانئ و إنهاء الإجراءات الجمركية.

6) **دائرة الإنتاج:** تتفرع هذه الدوائر إلى ثلاث مصالح و هي:

أ- **مصلحة إنتاج الحليب:** يوجد ثلاث فرق مهمتها إنتاج الحليب و اللبن.

ب- **مصلحة إنتاج مشتقات الحليب:** تعمل على إنتاج الجبن بمختلف أنواعه و الزبدة و السمن.

ت- **مصلحة التنظيف:** تعمل على تنظيف الآلات بعد كل عملية إنتاج.

7) **المخبر:** ومن مهامه:

- تحليل الحليب ومدى صلاحيته و التأكد من المقادير.
- تحليل و معالجة الحليب الطبيعي المجمع من عند الفلاحين.
- مراقبة و تحليل المادة المستهلكة قبل و بعد أن تصبح منتوجا تاما.

8) **دائرة الصيانة:** تتمثل مهامها في :

- مراقبة نشاط المصالح التي تشمل مسؤولياتهم.
- ضمان الصيانة و الحفظ الجيد و النوعي للعتاد.
- تطبيق صيانة وقائية لتجنيب الوقوع في الخسائر.

9) **دائرة تربية الأبقار**: تتكون من ثلاث أقسام و هي:

أ- **قسم جمع الحليب**: مهمته:

- تجميع الحليب من عدة مراكز.
- إعادة تحليل الحليب في الوحدة.

ب- **قسم البيطرة (الصحة الحيوانية)**:يوجد بالوحدة بيطري يفحص الأبقار مجانا و تضمن الوحدة علاج الأبقار و تزويدهم بالأدوية.

ت- **مصلحة التوعية**: من مهامها:

- توعية الفلاحين من حيث كيفية استثمار الأبقار و نوعية الأمراض التي تصيب الأبقار و ضرورة التطعيم ضدها.
- إطلاع الفلاحين على الطرق المثلى لتحسين الإنتاج.

10) **خلية النظافة و الأمن**: ومن مهامها:

- الأمن على الوحدة و على وسائل العمل
- تؤمن الصيانة و المحافظة على الوسائل ضد الحوادث و الحرائق.
- مراقبة دخول و خروج العمال و البضائع المحملة
- تعرف نظام الأمن المستعمل في كل الميادين حسب الإدارة التابعة و الوقاية من الحوادث، كما تحتوي الخلية على طبيب عمل و تتمثل مهمته في مراقبة صحة العمال و سلامتهم كما يود ممرضين يعمل كل منهما طيلة ساعات العمل.

المبحث الثاني: عرض و تحليل ميزانيات المؤسسة

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية

الأصول	ملاحظة	إجمالي 2014	اهتلاك رصيد 2014	صافي 2014	صافي 2013
أصول غير جارية					
فارق الشراء					
التثبيتات غير المعنوية		**7 406 816.12**	**6 460 245.29**	**946 570.83**	**1 328 141.16**
التثبيتات العينية					
أراض					
مبان		**980 339 495.91**	**381 532 105.88**	**598 807 390.03**	**635 624 036.85**
التثبيتات العينة الأخرى		**1 132 005 575.64**	**864 152 080.56**	**267 853 495.08**	**409 381 384.38**
التثبيتات في شكل ممتاز					
التثبيتات الجاري إنجازها		**950 000.00**		**950 000.00**	**950 000.00**
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية		**123 499 800.00**		**123 499 800.00**	**3 420 500.00**
ضرائب مؤجلة على الأصل					**355 883.16**
مجموع الأصول غير الجارية		**2 244 201 687.67**	**1 252 144 431.73**	**992 057 255.94**	**1 051 059 945.55**
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		**465 904 805.66**		**465 904 805.66**	**276 013 981.70**
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن		**234 995 376.35**		**234 995 376.35**	**182 934 318.80**
المدينون الآخرون		**113 463 003.64**		**113 463 003.64**	**80 690 500.93**
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		**153 939 456.16**		**153 939 456.16**	**1 151 735 538.83**

مجموع الأصول الجارية		971 615 838.83		971 615 838.83	655 909 426.68
المجموع العام للأصول		3 215 817 526.50	1 252 144 431.73	1 963 673 094.77	1 706969 372.23

الخصوم	ملاحظة	صافي 2014	صافي 2013
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		1 114 800 000.00	1 114 800 000.00
رأس مال مستعان به			
علاوات و احتياطات (احتياطات مدمجة)		115 985 716.79	115 985 716.79
فوارق إعادة التقييم			
نتيجة صافية		48 794 780.62	75 333 377.46
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		15 606 164.05	- 59 727 213.41
اتصال خارجي بين الوحدات			
المجموع 1		1 295 186 661.46	1 246 391 880.84
خصوم غير جارية			
قروض و ديون مالية		129 168 209.55	6 473 099.28
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية 2		129 168 209.55	6 473 099.28
خصوم جارية			
موردون و حسابات ملحقة		290 687 192.19	211 825 784.30
ضرائب		23 122 191.32	12 871 221.50
ديون أخرى		225 508 840.25	210 570 792.59
حسابات مدينة أخرى			
خزينة سلبية			18 836 593.72
مجموع الخصوم الجارية 3		539 318 223.76	454 104 392.11
مجموع عام للخصوم		1 963 673 094.77	1 706 969 372.23

المصدر: مديرية المالية و المحاسبة ملحق رقم 1و 2

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية

1- دراسة الميزانية الوظيفية المختصرة

الأصول	المبلغ	%	الخصوم	المبلغ	%
استخدامات ثابتة:	2 244 201 687.67	69.79	موارد ثابتة	2 676 499 302.74	83.22
أصول متداولة	971 615 838.83	30.21	موارد خاصة	2 547 331 093.19	79.21
للاستغلال:	817 676 382.67	2.54	ديون مالية	129 168 209.55	4.01
خارج الاستغلال	-	-	خصوم متداولة	539 318 223.76	16.78
خزينة الأصول	153 939 456.16	4.79	للاستغلال	539 318 223.76	16.78
			خارج الاستغلال	-	-
			خزينة الخصوم	-	-
∑	3 215 817 526.5	100	∑	3 215 817 526.5	100

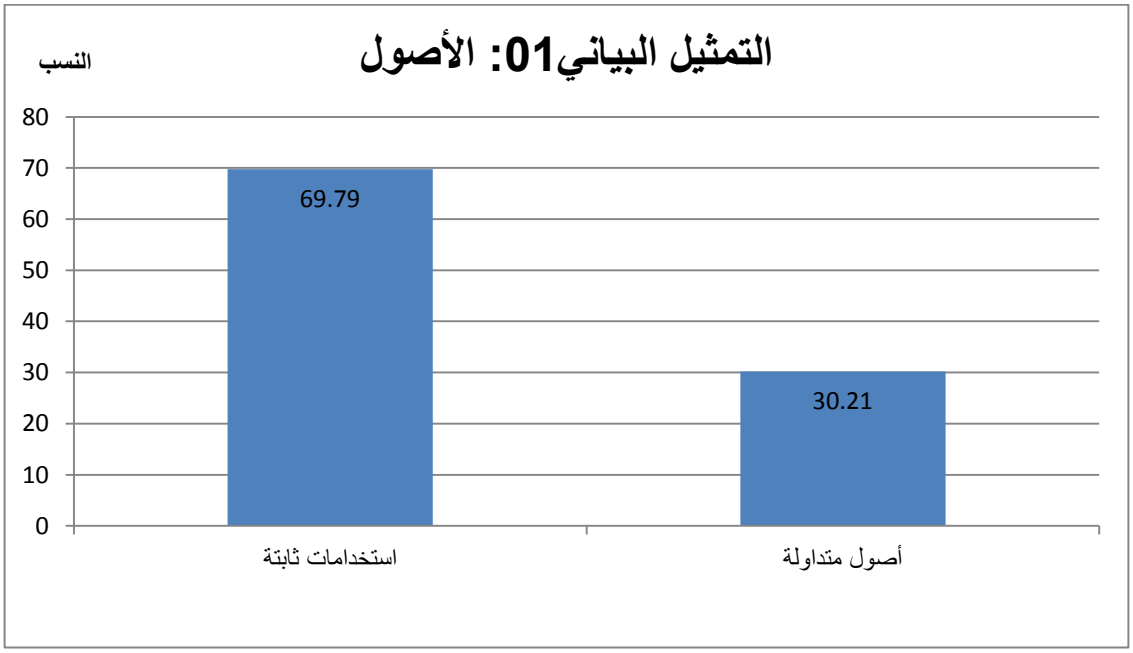

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا للمعطيات السابقة.

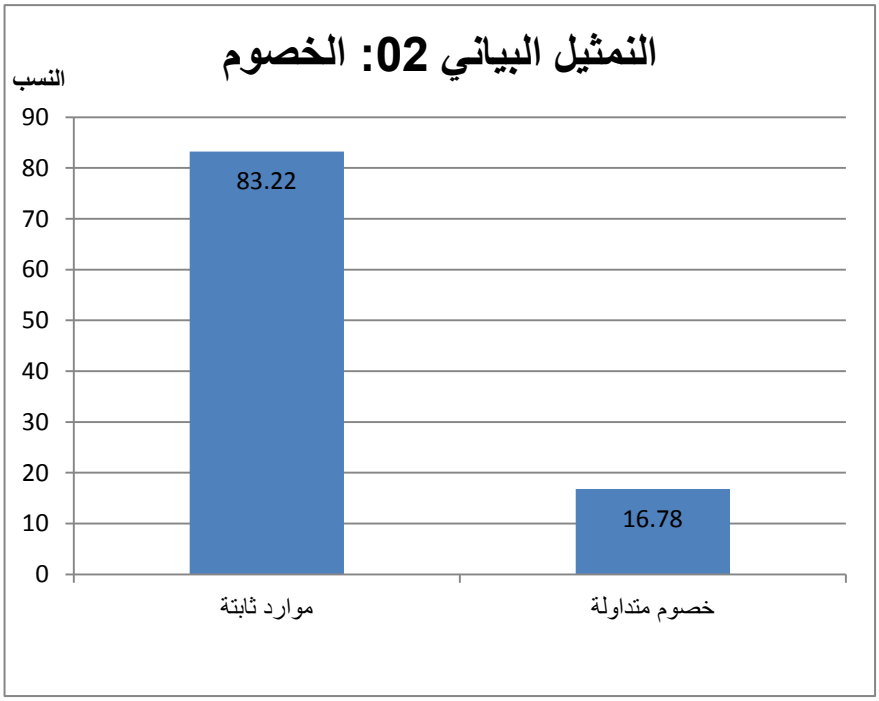

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا للمعطيات السابقة.

1- التحليل بواسطة رأس المال العامل الإجمالي FRUG :

ن.م.ع.إ FRUG من أعلى الميزانية	موارد ثابتة–استخدامات ثابتة 2 244 201 687.67–2 676 499 302.74	4 322 997 615
ن.م.ع.إ FRUG من أسفل الميزانية	أصول متداولة – خصوم متداولة 539 318 223.76–971 615 838.83	4 322 997 615
ن.م.ع.إ B.F.R	أصول متداولة خارج الخزينة – خصوم متداولة خارج الخزينة 539 318 223.76 –817 676 382.67	278 358 158
T.N	F.R.N.G–B.F.R 278 358 158	153 939 457

2- مكونات احتياجات رأس المال العامل B.F.R:

B.F.R.E	**أصول متداولة للاستغلال- خصوم متداولة للاستغلال** **539 318 223.76-817 676 382.67**	**278 358 158**
B.F.R.H.E	**أصول متداولة خارج الاستغلال- خصوم متداولة خارج الاستغلال** **0-0**	**0**
B.F.R	**B.F.R-B.F.R.H.E** **278 358 158-0**	**278 358 158**
ر.م.ع F.R.N	**الأصول المتداولة- د.ق.أ** **539 318 223.76- 971 615 838.83**	**432 297 615**

- نلاحظ من خلال التحليل أن رأس المال العامل الإجمالي F.R.N.G موجب و هذا يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة و جزء من الأصول المتداولة، وهذا مبدئيا يعطي أمانا للمؤسسة.
- أما بالنسبة لاحتياجات رأس المال العامل B.F.R فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل قيمته 278 358 158
- و بالنسبة للخزينة T.N نلاحظ أنها موجبة و هذا على أن المؤسسة تتوفر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة التزاماتها و احتياجاتها مع الغير، الحالة تعبر عن التوازن المالي الجيد للمؤسسة.

3- التحليل بواسطة النسب:

3-1 نسب الهيكلة:

-نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة	**الموارد الثابتة/الاستخدامات الثابتة** **687.67 201 244 2 /2 676 499 302.74**	**1.19**
نسبة الاستدانة المالية	**الاستدانة المالية/ التمويل الخاص (الديون المالية الثابتة+خزينة الخصوم)/التمويل** **(0+1 291 688 209.55)/2 547 331 093.19**	**0.05**
وزن B.F.R.E	**B.F.R.E/CA** **278 358 158 /2796308291.79**	**0.09**

- من خلال تحليل النسب نلاحظ أن:
- نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة > 1، و هذا يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة و بقي فائض منها مول جزء من الأصول المتداولة.
- للمؤسسة استدانة مالية صغيرة جدا فهي تتمتع بتحرر مالي.

2-3 نسب السيولة:

نسبة السيولة العامة	**الأصول المتداولة/د.ق.أ** **539 318 223.76/971 615 838.83**	**1.80**
نسبة الاستقلالية المالية	**الأموال الخاصة/الأصول الثابتة** **992 057 253.94/129 518 666.46**	**0.13**
نسبة السيولة المحددة	**(القيم الجاهزة+القيم غير الجاهزة)/ د.ق.أ** **(385378767.6 +153 939 456.16)/** **223.76 318 539**	**1**
نسبة السيولة الفورية	**القيم الجاهزة/د.ق.أ** **223.76 318 539/ 153 939 456.16**	**0.28**

- ✓ نلاحظ أن نسبة السيولة العامة> 1، وعليه نجد أن المؤسسة في وضعية حسنة و لها مقدرة على الدفع.
- ✓ نسبة الاستقلالية المالية> 1
- ✓ نسبة السيولة المحدد=1، هذا يدل على على أن المؤسسة تغطي ديونها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة.
- ✓ نسبة السيولة الفورية=0.28، أي أصغر بكثير من النسبة النموذجية وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة الوفاء بديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة وحدها وعليها الإسراع في تحصيل القيم غير الجاهزة.

المبحث الثالث: جدول حسابات النتائج و تحليل الاستغلال

المطلب الأول: دراسة تطور التكاليف، الإيرادات و النتائج.

- **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:**

اسم الحساب	ملاحظة	2014	2013
مبيعات البضائع		2 976 308 291.79	2 259 173 809.81
مصاريف النقل			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع		3 385 605.37	- 1 958 026.89
إنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال		15 827 738.55	38 937 973.54
تنازلات ممنوحة			
1- إنتاج السنة المالية		**2 815 521 635.71**	**2 296 153 756.46**
مشتريات مستهلكة		2 445 145 354.10	1 939 226 217.15
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى		144 708 275.52	84 377 283.05
2- استهلاك السنة المالية		**2 589 853 629.62**	**2 023 603 500.20**
3- القيمة المضافة(1-2)		**225 668 006.09**	**272 550 256.26**
أعباء المستخدمين		125 819 624.92	109 772 457.14
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		39 466 820.73	31 583 911.21
4- الفائض الإجمالي للاستغلال		**60 381 560.44**	**131 193 887.91**
المنتجات العملياتية الأخرى		126 783 629.72	14 957 898.54
الأعباء العملياتية الأخرى		8 305 250.73	4 603 774.88
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات		88 009 884.97	103 694 392.35
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية		**90 850 054.46**	**37 853 619.22**
المنتوجات المالية		2 615 159.07	6 625 705.37
الأعباء المالية		27 704 615.91	15 687 977.16
6- النتيجة المالية		**-25 089 456.84**	**-9 062 271.79**

7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		**65 760 597.62**	**28 791 347.43**
الضرائب عن الأرباح المبنية على نتائج الأنشطة العادية		16 609 934.00	4 261 663.00
الضرائب الأخرى على النتائج		355 883.00	2 179 486.00
مجموع منتجات الأنشطة العادية		2 944 920 424.50	2 317 737 360.37
مجموع أعباء الأنشطة العادية		2 896 125 643.88	2 295 387 161.94
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**48 794 780.62**	**22 350 198.43**
العناصر غير العادية- المنتوجات(يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية		**48 794 780.62**	**22 350 198.43**

المصدر: مديرية المالية و المحاسبة ملحق 3

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات من خلال جدول حسابات النتائج

معدل الإدماج	القيمة المضافة/رقم الأعمال خارج الرسم	
2013	2 259 173 809.81/272 550 256.26	0.12
2014	2 796 308 291.79/225 668 006.09	0.08

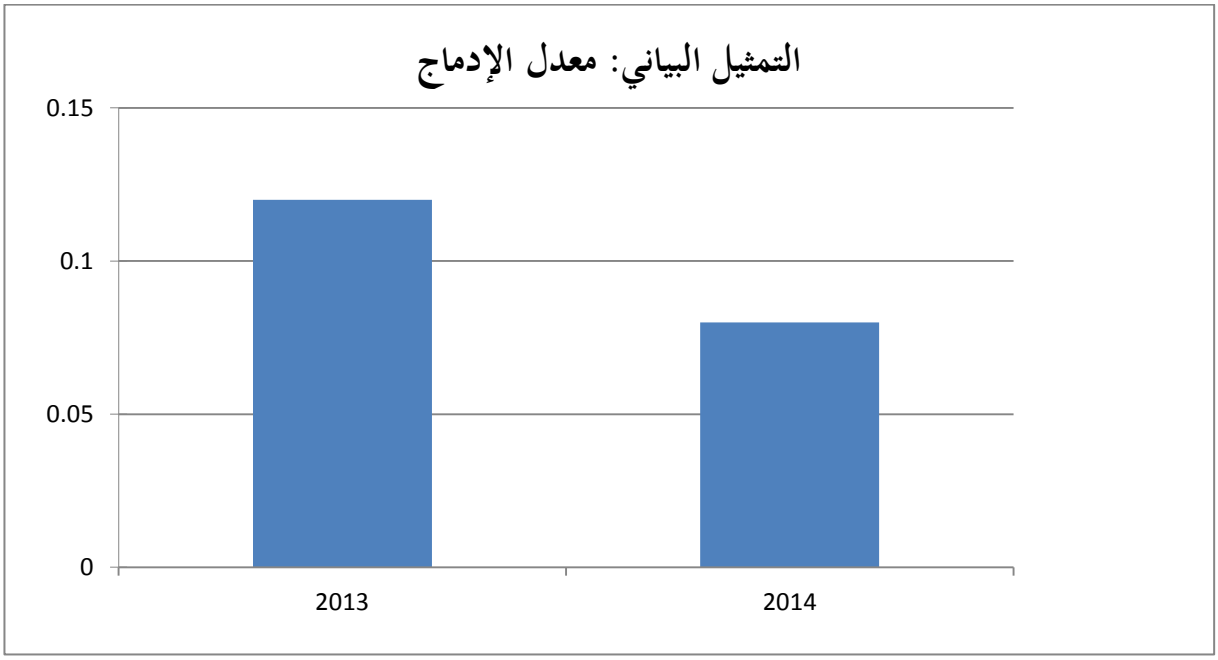

	نسبة تجزئة القيمة المضافة	2013	2014
المستخدمين	أعباء المستخدمين/القيمة المضافة	/109 772 457.14 272 550 256 260.40	125 819 624.92 225 668 006 009.55/
الدولة	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	31 583 911.21 272 550 256.260.11/	/39 466 820.73 225 668 006 009.17
المؤسسة	إجمالي فائض الاستغلال EBE	/131 193 887.91 272 550 256 260.48	60 381 560.44 225 668 006 009.26/

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لمعطيات سابقة(جدول حسابات النتائج)

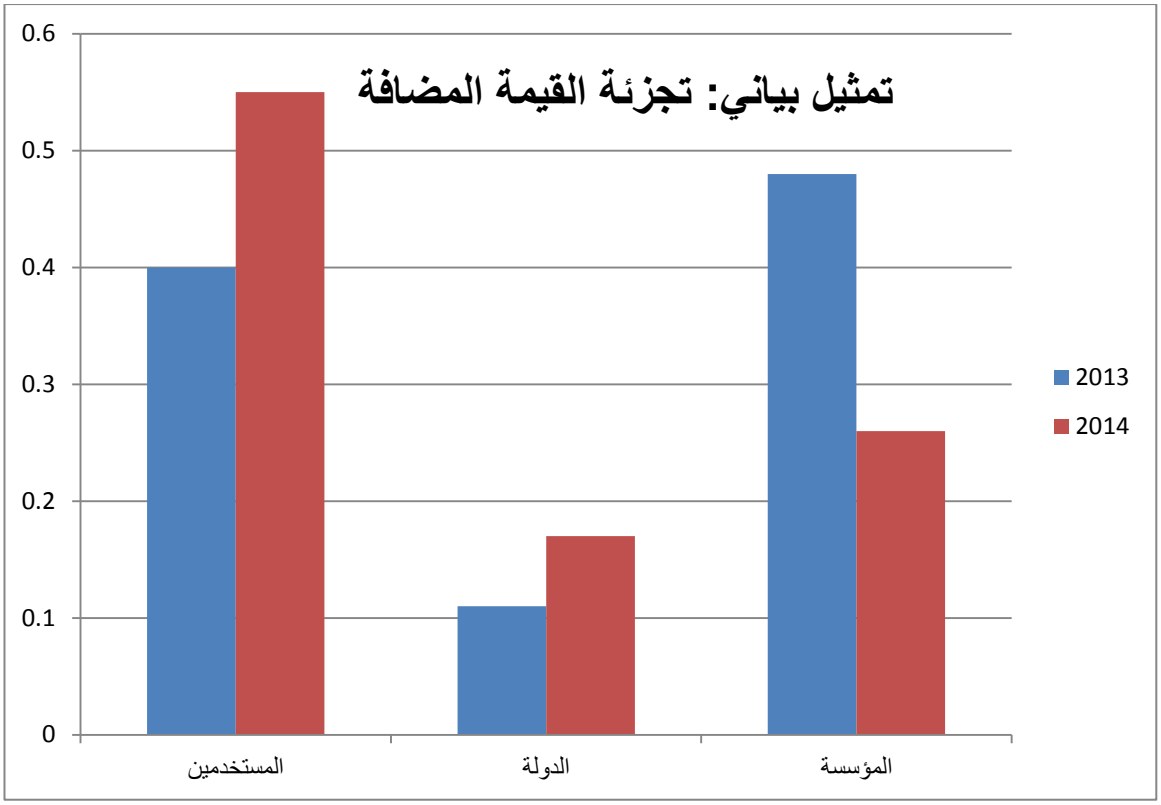

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

➢ نلاحظ أن المؤسسة سنة 2014 أنفقت أكثر مما يجب على المستخدمين حيث أنها لم تخصص جزء من القيمة المضافة لحاجاتها الخاصة، و بالنسبة لسنة 2013 فقد كانت متوازنة نسبيا، وهذا يعني أن المؤسسة تمتلك موارد بشرية.

	نسبة تجزئة الفائض الإجمالي للاستغلال	2013	2014
التثبيتات	∑ الإهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة/EBE	/103 694392.35 131 193 887.91 **0.10**	/88 009 884.97 60 381 560.44 **1.45**
المقرضين	الأعباء المالية/EBE	/15 687 977.16 131 193 887.91 **1.19**	/60 381 560.44 27 704 615.91 **0.45**
ن. العادية	النتيجة العادية/EBE	/22 350 198.43 131 193 887.91 **0.17**	/48 794 780.62 60 381 560.44 **8.08**

نسبة تغير القيمة المضافة VA	(VA2014-VA2013)/VA 2013 (272 550 256.26- 225 668 006.09)/ 272 550 256.26	-0.17
نسبة تغير النتيجة الصافية RN	(RN2014 -RN2013)/RN2013 48 794 780.62 -22 350 198.43/ 22 350 198.43	1.18

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا لمعطيات سابقة (جدول حسابات النتائج)

نلاحظ أن نسبة تغير القيمة المضافة سالبة و هذا لأن القيمة المضافة لسنة 2013 أكبر من سنة 2014، أما نسبة تغير النتيجة الصافية موجبة لأن النتيجة الصافية لسنة 2014 أكبر من سنة 2013.

المطلب الثالث: دراسة التدفق المالي و التمويل الذاتي و المردودية

		2013	**2014**
نسبة المردودية المالية	ن. العادية قبل الضرائب / الأموال الخاصة	28 791 347.43/ 2547331093.19 **0.11**	65 760 597.62/ **0.02**
نسبة المردودية الاقتصادية	الفائض الإجمالي للاستعلال / الموارد الثابتة	131 193 887.91 / 2676499302.74 **0.47**	60 381 560.44/ 2676499302.74 **0.02**

المصدر: بناء شخصي استنادا لمعطيات سابقة (جدول حسابات النتائج)

- **قدرة التمويل الذاتي : سنة 2014**

البيان	**المبالغ (+)**	**المبالغ (-)**
النتيجة الصافية للسنة المالية	48 794 780.62	
المخصصات للاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة	88 009 884.97	
استرجاعات على خسائر قيمة و المؤونات		

نواقص القيمة على خروج الأصول المثبتة غير المالية		
فوائض القيمة علة خروج الأصول المثبتة غير المالية		
فارق التقييم عن أصول مالية–نواقص القيمة		
فارق التقييم عن أصول مالية–فوائض القيمة		
الخسائر الصافية عن تنازل على الاصول المالية		
الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية		
قدرة التمويل الذاتي	136 804 665.6	
الأرباح الموزعة		
التمويل الذاتي	136 804 665.6	

المصدر: بناء شخصي استنادا لمعطيات سابقة (جدول حسابات النتائج)

خلاصة :

بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بمؤسسة " ملبنة سيدي سعادة للحليب و مشتقاته"، مديرية المالية و المحاسبة و الإطلاع على الوثائق المحاسبة المتمثلة في الميزانية و جدول لحسابات النتائج، وكذا معرفة كل المؤشرات المعبرة و المعللة لوضعية المؤسسة.فإن النتيجة العامة التي وصلنا إليها هي أن سنة 2014 أحسن من حيث المردودية و الاستغلالية المالية مقارنة بسنة 2013 وهذا راجع لعدة أسباب منها:

اسم الحساب	سنة التغير (الزيادة) من 2013 إلى 2014
إنتاج السنة المالية	0.22
القيمة المضافة	0.17
الفائض الإجمالي للاستغلال	% 0.53
النتيجة العملياتية	1.40
النتيجة العادية قبل الضرائب	1.28
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	1.18
النتيجة الصافية للسنة المالية	1.18

و بالتالي نقول أن وضعية المؤسسة في حالة حسنة سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

الخاتمة

من خلال بحثنا هذا و الذي جاء تحت عنوان " التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية حسب SCF" بدراسة أهم الإضافات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي في مجال التحليلي المالي وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم التغيرات الحاصلة في هذا المجال من خلال التطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول التحليل المالي و نشأته و أهميته و أما في الفصل الثاني وقد تم تقديم النظام المحاسبي المالي و أهم الصعوبات التي واجهته أما في الفصل الثالث فقد قمنا بدراسة ميدانية لترجمة ما تم دراسته سابقا في أرض الواقع.

إن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن مجموعة من القواعد المأخوذة من المعايير المحاسبية الدولية و التي تهدف إلى إضافة مصداقية أكثر للقوائم المالية أما بالنسبة لأدوات التحليل المالي فلم تختلف بشكل جذري بقدر تغيرات الحاصلة في عناصر التحليل، والتي أصبحت تخضع للشفافية في العرض و البساطة و الوضوح وذلك نتيجة تغير الهدف من إعداد هذه القوائم و الذي أصبح خدمة المتعاملين الخارجيين بدلا من الهدف الجبائي.

كذلك هناك الكثير من الآثار التي تطرأ على عناصر الميزانية لكنها لا تظهر عند تطبيقها لميزانية المؤسسة وذلك لأن تلك العناصر محل التأثر هي غير موجودة أصلا في الميزانية مثل الاستثمارات المعنوية وكذلك المصاريف الإعدادية على العموم يمكن القول أن الميزانية حسب SCF هي نظرة مالية حيث أصبحت تهتم بالأحداث الماضية و الأحداث المستقبلية من خلال طرق التقييم المستعملة.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك جوانب لم تدرس في موضوعنا هذا، ونرها تزيد في تعميق الفهم له، نذكر منها دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على النظام الجبائي للمؤسسة الاقتصادية

نتائج الدراسة:

- إن تحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة و الأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات و مؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات .
- تهدف المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية إلى مساعد المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومة مالية شفافة و موثوق بهاو قابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية و الأداء في المؤسسات.

- المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يستجيب للاحتياجات المرتقبة منه نظرا للمستجدات و التحولات العميقة التي تعرفها الجزائر على الصعيد الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي و التي كان لها أثر بالغ على واقع المؤسسة الجزائرية و محيطها الذي تعمل فيه، ولذلك أصبح إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر أمر حتمي.
- النظام المحاسبي المالي واجه عدة صعوبات وعوائق في تطبيقه نذكر منها:

- غياب الدورات التكوينية المتعلقة بكيفية الانتقال من النظام الجديد و اكتفاء المؤسسة بتعليمات المرسوم الوزاري المتعلق بشرح مراحل الانتقال و الذي كان متأخرا هو أيضا.
- عدم الوضوح من طرف الوزارة للطرق المتبعة في التقييم وذلك في غياب طرق التقييم الأخرى مثلا الأسواق المالية و البورصة.
- تخوف المحاسبين من التسجيل وفق SCF وذلك بسبب عدم التأهيل و خوفهم من ارتكاب الأخطاء الفنية.

التوصيات والاقتراحات:

بعد استخلاص النتائج نصل الآن إلى تقييم التوصيات و هي كالتالي:

- على المؤسسة أن تأهل تأهيلا اقتصاديا كاملا يمكنها من تحسين أدائها.
- تشغيل و توظيف الأموال المجمدة و الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستخدامات لتحسين المردودية المالية.
- الحرص أكثر على تحصيل الحقوق لأي تأخير قد يؤثر سلبا على قدرة تسديد المؤسسة لديونها في مواعيد الاستحقاق.
- تحسين و تطوير نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة وذلك بإدراج مصلحة المحاسبة التحليلية التي تسمح بمراقبة و تحديد التكاليف.
- ضرورة تكييف الإطار القانوني و التشريعي مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد.
- ضرورة التواصل مع التطورات و المستجدات التي تأتي بها المعايير و الشروحات الجديدة التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية و تكييف النظام المحاسبي المالي معها.

- العمل على تطوير بورصة الجزائر و تفعيل دورها في تمويل المؤسسات، و الانضمام إلى مختلف الهيئات الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية و المنظمة الدولية لهيئات تداول لأوراق المالية.
- منح فرص أكثر و مجال تدخل أوسع للخبراء المحاسبين الجزائريين في عملية وضع و تطوير المعايير و الإجراءات المحاسبية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد توفيق جميل، "الإدارة المالية"، دار النهضة للطباعة و النشر، بيروت، 1980.
2. خلدون إبراهيم شريفات، "الإدارة و التحليل المالي"، دار وائل للنشر، 2000.
3. شعيب شنوف،" محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية"، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزائر، الجزء الأول 2009.
4. صادق الحسين، "التحليل المالي"، دار المجد للنشر، عمان، 1998.
5. عبد الستار مصطفى الصباح و آخرون، "الإدارة المالية(أطر نظرية و حالات علمية)"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
6. علي عباس، "الإدارة العامة "، إثراء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.
7. أ.فهمي مصطفى الشيخ، "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.
8. محمد سعيد عبد الهادي، "الإدارة المالية(الاستثمار و التمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)"، دار حامد للنشر و التوزيع، مصر، 2008.
9. مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، "تحليل القوائم المالية: مدخل نظري و تطبيقي"، دار المسبق للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006.
10. منير شاكر و آخرون، "التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
11. ناصر دادي عدوان، "تقنيات مراقبة التسيير– التحليل المالي"، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزء الأول، 1998.
12. هيثم محمد الزغبي، "الإدارة و التحليل المالي"، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر، 2000.
13. وليد ناجي الحيالي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2009.

الأطروحات و المذكرات:

1. عزة الأزهرة،"عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري"،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة، 2009.
2. مدني بلغيت " أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم النشر، جامعة الجزائر،2004.
3.

الملتقيات:

1. بلعادي عمار ،« أفاق و تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية »، المركز الجامعي سوق أهراس ، 25 / 26 ماي 2010 .
2. عزوز علي و آخرون ،« متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي »، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي الأول لكلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير ، بجامعة الوادي ، حول موضوع SCFفي ظل المعايير الدولية تجارب : تطبيقات و أفاق ، يومي 17 ، 18 جانفي 2010.
3. محمد قوجيل، " مبادئ وتطبيق المحاسبي، لإصلاح عملية بين التوافق تأثير على جودة الإصلاح في المؤسسات الجزائرية"، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 /2011/11 جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
4. بن عيشي بشير، "المعايير المحاسبية الدولية و البيئة الجزائرية ، متطلبات التطبيق" ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة.
5. دادن عبد الغاني، "القراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الباحث، العدد04، 2006.

.

القوانين و الجرائد:

مشروع قانون المحاسبة المالية 2005، المادة3.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد رقم 47، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 5، 6، 7، 8.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 49، المادة 9.

المراجع باللغة الفرنسية:

PIERRE PAUCHER, Mesure de performance financière de l'entreprise, Edition O-P-U, 1993.

الانترنت:

hhttp://www.9alam/community/threads/dras-amxtt-almxhasbi

http:/talabadz.blogspot.com>blog-post-17